



الجلسة العامة ٧

الثلاثاء، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جولييان روبرت هنت (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

خطاب من الرئيس

أنفسنا وإعادة دراستها، حيث ننظر، على سبيل المثال، في الأهداف التي حددناها لأنفسنا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وإلى جهودنا الرامية إلى المحافظة على السلام في العالم. وإصلاح منظماتنا وإعادة تنشيطها عامل أساسي في نجاح مبادراتنا، وبالتالي هو ضمن القضايا التي نستعرضها.

ويحتل أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة أولوية عالية، واتسم بطابع ملحّ جديد بعد الهجوم الثاني على الأمم المتحدة في بغداد. وإذ نعرب عن تعازينا بمناسبة المزيد من فقدان الأرواح والمزيد من الإصابات، أود أن أؤكد للأمين العام استمرار دعمنا للجهود التي يبذلها لحماية موظفي الأمم المتحدة.

لا يرقى الشك إلى إنجازاتنا في العقد الماضي، ولكن لن تكون هناك فائدة للعديد من مبادراتنا إلا إذا أدت إلى إجراءات محددة. ونحن الدول الأعضاء في الجمعية العامة شركاء، ويجب أن نعمل بتعاون لضمان اتخاذ الإجراءات العاجلة والضرورية لتنفيذ تلك المبادرات، إذا أردنا أن يظل لنا دور هام نقوم به. وفي قيامنا بذلك، أعتقد أن مما يخدم

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تعقد هذه المناقشة العامة للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة في وقت تواجه فيه الأمم المتحدة تحديات هائلة. ومشاركة عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات في المناقشة تبعث برسالة قوية لدعم الأمم المتحدة وتؤكد من جديد لشعوب العالم أن قادتها يقفون في صدارة الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للطائفة الواسعة من المسائل التي تمهها. وبصفتي رئيسا للدورة الثامنة والخمسين، يشجعني وجود قادة العالم هنا.

بعد مرور ٥٨ عاما، تشكل التطورات العالمية الأخيرة، المساوية في أغلب الأحيان، تحديا خطيرا للأمم المتحدة، وخاصة للجمعية العامة. وينطبق ذلك بوجه خاص على المجالات المنصوص عليها في الميثاق باعتبارها الأهداف الرئيسية للمنظمة: تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتسامح والسلام وصوصون السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك الأمن الجماعي. ومؤخرا، بدأنا في عملية سر أغوار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



عملا بالمقرر الذي اعتمد في الجلسة العامة الثانية، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ستستمع الجمعية العامة إلى عرض يقدمه الأمين العام بشأن تقريره السنوي عن أعمال المنظمة في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت. أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): كانت فترة الإثني

عشر شهرا الماضية مؤلمة جدا لنا، نحن الذين نؤمن بضرورة التوصل إلى إجابات جماعية للمشاكل والتحديات التي نشترك جميعا في مواجهتها.

مرة أخرى تسبب الإرهاب في قتل ومعاناة الأبرياء في كثير من البلدان. واستمر العنف في التصاعد في منطقة الشرق الأوسط، وفي بعض أجزاء أفريقيا. وفي شبه الجزيرة الكورية وفي أماكن أخرى، يلقي انتشار الأسلحة النووية بظل ينذر بالشر عبر البلاد. وقبل فترة لم تكذب تبليغ الشهر الواحد عانت الأمم المتحدة ذاتها من الهجوم الوحشي المدبر الذي وقع عليها في بغداد، حيث فقد المجتمع الدولي بعضا من أكثر موظفيه مهارة. وبالأمس تعرضت الأمم المتحدة للهجوم مرة أخرى، وتم تجنب وقوع كارثة كبرى أخرى بفضل الإجراءات الفورية التي اتخذتها الشرطة العراقية. ومما يؤسف له أن لاقى أحد رجال الشرطة العراقيين حتفه.

وفي هذه المناسبة، أبعث بأخلص عبارات التعزية إلى أسرة ذلك الشرطي الشجاع. ولكن في ذهني أيضا الأشخاص التسعة عشر، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة الخليون، الذين أصيبوا بجروح في هذا الهجوم. وأتمنى لهم جميعا شفاء عاجلا، وآمل أن نواصل الدعاء لكل من أصيبوا أو قتلوا في الحرب - من الجنود والمدنيين الأبرياء.

وفي هذا السياق، أشجب - مثلما يشجب كل الحاضرين هنا أيضا، وأنا واثق من ذلك - الهجوم الوحشي

مصالحنا بأفضل وجه أن نتسم بالاتساق في احترامنا للميثاق وللقانون الدولي وأن نثبت بأعمالنا أن الجمعية العامة ليست لها القدرة فحسب، ولكن أيضا الإرادة السياسية للتصدي على نحو بناء للمشاكل المعقدة التي يواجهها العالم وحلها وسد الفجوة بين أهدافنا التي اتفقنا عليها وبين الموارد التي نحتاج إليها لتحقيقها.

تضطلع الجمعية العامة بمهمة الإشراف على منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ولذلك تعرض عليها جميع المسائل الدولية. وبوصفها هيئة مدافعة، ومشرفة، وواضعة للسياسة، يجب أن تقدم التوجيه اللازم لكفالة الاتساق في المنظومة، لكي تتمكن المنظمة من التصدي بشكل متكامل للتحديات التي تواجهها. ويجب أن يجلب رؤساء الدول والحكومات دينامية جديدة في هذه الدورة. وسيكون التوجيه السياسي الذي سيقدمونه أساسيا لتمكين الجمعية من التصدي بفعالية لقضايا بالغة الأهمية مثل التنمية المستدامة، وتخفيف حدة الفقر، وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والإرهاب وإصلاح الأمم المتحدة. وهذا هو التوجيه الذي نريده لهذه الدورة على مدار العام، بما في ذلك الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، لأننا نستطيع، في هذا الجزء الثاني من الدورة الذي تقل فيه كثافة العمل، إذا جاز التعبير، أن نمنع النظر بقدر أكبر في المناقشات التي أجرينها في فصل الخريف وأن نبدأ في المهمة الضرورية المتمثلة في عملية التنفيذ، والجوانب الأخرى من أعمال الجمعية.

ونحن جميعا على علم بالمشاكل. وسأتطلع إلى رؤساء الدول والحكومات والمسؤولين الآخرين الرفيعي المستوى الذين شاركوا في هذه المناقشة العامة ليُسدوا لي النصح بشأن أفضل الطرق للوصول إلى الحلول.

ينبغي لنا أن نعالج بها الأزمات الملحة الكثيرة التي تواجهنا في الوقت الحاضر.

منذ ثلاث سنوات مضت، حينما جئتم إلى هنا لحضور مؤتمر قمة الألفية، تشاطرنا رؤية لتضامن وأمن عالميين، ورد التعبير عنها في إعلان الألفية. ولكن الأحداث الأخيرة جعلت ذلك التوافق في الآراء موضع تساؤل.

ونعلم جميعاً أن هناك أخطاراً جديدة يتعين علينا أن نواجهها - أو ربما تكون هذه الأخطار قديمة ولكن تتألف منها مجموعات جديدة وخطيرة: تتمثل في أشكال جديدة للإرهاب وانتشار أسلحة التدمير الشامل.

ولكن بالرغم من أن البعض يرى أن تلك الأخطار تتم بذاتها عن التحدي الرئيسي للسلام والأمن العالميين، قد يرى آخرون أنهم مهددون مباشرة وعلى نحو أكبر بالأسلحة الصغيرة المستخدمة في الحروب الأهلية، أو ما يسمى "الأخطار الهينة" مثل استمرار الفقر المدقع وانتشار الأمراض المعدية أو تغير المناخ وتدهور البيئة.

وفي الحقيقة ليس لنا خيار. لا بد أن تتصدي الأمم المتحدة لهذه الأخطار والتحديات جميعها - جديدها وقديمها، "الصعب" منها و"الهين". ولا بد أن تشارك على النحو الأوفى في الكفاح من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر، بداية بتحقيق أهداف التنمية التي تضمنها إعلان الألفية؛ وفي كفاحنا المشترك لحماية بيئتنا المشتركة؛ وفي الكفاح من أجل حقوق الإنسان، والديمقراطية ونظم الحكم الصالح.

وفي الحقيقة، أن جميع ضروب الكفاح هذه مرتبطة بعضها ببعض. ونرى الآن، بوضوح يصيبنا بالشعريرة، أن عالماً تعيش فيه ملايين كثيرة من الناس الذين يعانون من القمع الوحشي والبؤس المفرط، لن ينعم أبداً بالأمن على النحو الأوفى، حتى بالنسبة لأكثر سكانه تمتعاً بالامتيازات.

الذي كاد أن يودي بحياة السيدة عقيلة الهاشمي، عضو مجلس الحكم. وأدعو لها أيضاً بالشفاء العاجل.

(تكلم بالانكليزية)

يا أصحاب السعادة، إن الأمم المتحدة أتمت. أتمت الأمم المتحدة. والموظفون الذين لقوا حتفهم أو أصيبوا في الهجوم الذي وقع على مقرنا في بغداد كانوا موظفيكم. لقد حولتموهم بمهمة مساعدة الشعب العراقي الذي يعاني وبمساعده على استعادة سيادته.

ويتعين علينا في المستقبل، أن نتخذ - ليس في العراق فحسب، بل أيضاً حيثما تشارك الأمم المتحدة - تدابير أكثر فعالية لحماية أمن موظفينا. وإني أعتد على دعمكم التام - القانوني والسياسي والمالي.

وفي الوقت نفسه، وأكد لكم من جديد الأهمية الكبرى التي أوليها لإحراز نتيجة ناجحة في العراق. وأياً كان رأي كل منا بشأن الأحداث التي جرت في الأشهر الأخيرة، مما له أهمية حيوية لنا جميعاً أن تكون النتيجة استقرار العراق وتحقيق الديمقراطية فيه، وإقرار السلام فيه وفيما بينه وبين جيرانه، ومساهمته في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

والأمم المتحدة مستعدة، رهنا باستيفاء الاعتبارات الأمنية الكافية، للقيام بدورها على النحو الأوفى في العمل من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة في العراق، على أن تقوم بذلك كجزء من جهد دولي - جهد يبذله المجتمع الدولي بأسره - متضافراً معاً على أساس سياسة سليمة تتوفر لها مقومات البقاء. فإن اقتضى ذلك بذل المزيد من الوقت والتحلي بالمزيد من الصبر لوضع سياسة جماعية، متسقة وقابلة للتطبيق، عندئذ سأعتبر، من جانبي، أن ذلك الوقت قد أنفق بصورة جيدة. والواقع، أن هذه هي الطريقة التي

العالميان في الأعوام الثمانية والخمسين الماضية. وما يقلقني هو أن هذا المنطق، إذا تقرر اعتماده، من شأنه أن يضع سابقة تسفر عن انتشار استخدام القوة الانفرادي والخارج على القانون، بمرر أو دون مبرر.

بيد أنه لا يكفي أن نشجب الانفرادية، إلا إذا تصدينا أيضا ببسالة إلى الشواغل التي تجعل بعض الدول تشعر بأنها معرضة للخطر بصورة متفردة، لأن تلك الشواغل هي التي تدفعها إلى اتخاذ إجراء انفرادي. ويجب أن نثبت أن تلك الشواغل يمكن معالجتها، وستتم معالجتها، بفعالية من خلال الإجراءات الجماعية.

لقد وصلنا إلى مفترق طرق. وقد تكون هذه فترة لا تقل حسماً عن فترة إنشاء الأمم المتحدة نفسها في عام ١٩٤٥. ففي ذلك الوقت، صممت مجموعة من القادة الثاقبي النظر، قادهم وأهمهم الرئيس فرانكلين د. روزفلت، على أن يجعلوا النصف الثاني من القرن العشرين مختلفاً عن النصف الأول. ورأوا أن الجنس البشري ليس لديه سوى عالم واحد يعيش فيه، وأنه ما لم يُدر شؤونه بحكمة، فإن جميع البشرية قد تفتن. ولذلك وضعوا قواعد تحكم السلوك الدولي وأسسوا شبكة من المؤسسات، في لبها الأمم المتحدة، يمكن أن تعيش فيها شعوب العالم معا لتحقيق المصلحة العامة.

والآن يجب علينا أن نقرر ما إذا كان من الممكن الاستمرار على الأساس المتفق عليه حينذاك، أم أن هناك حاجة إلى إجراء تغييرات جذرية. ويجب ألا نحجم عن الأسئلة بشأن كفاية وفعالية القواعد والأدوات الموجودة تحت تصرفنا.

ومن تلك الأدوات، ليس هناك ما هو أهم من مجلس الأمن. وفي تقرير الأحيير عن تنفيذ إعلان الألفية، استرعى الانتباه إلى الحاجة الملحة إلى أن يستعيد المجلس ثقة

ومع ذلك، نجد أن الأخطار "الصعبة"، مثل الإرهاب وأسلحة التدمير الشامل، أخطار حقيقية لا يمكن تجاهلها. فالإرهاب ليس مشكلة تواجه البلدان الغنية فقط. أسألوا الناس في بالي، أو بومباي، أو نيروبي أو الدار البيضاء. وأسلحة التدمير الشامل لا تهدد العالم الغربي أو الشمالي فقط. اسألوا الناس في إيران أو في حلبجة بالعراق.

إن منطقة خلافنا فيما يبدو، هي كيفية التصدي لتلك الأخطار. ومنذ أن أنشئت هذه المنظمة، ظلت الدول بصورة عامة تسعى إلى التصدي للأخطار التي تهدد السلام عن طريق الاحتواء والردع، باستخدام نظام يستند إلى الأمن الجماعي وميثاق الأمم المتحدة. وتقضي المادة ٥١ من الميثاق من جميع الدول، إذا تعرضت للاعتداء، أن تحتفظ بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس. ولكن ظل مفهوما حتى الآن أنه حينما تذهب الدول إلى أبعد من ذلك وتقرر استخدام القوة للتعامل مع التهديدات الأوسع للسلام والأمن الدوليين، فإنها بحاجة إلى شرعية فريدة توفرها الأمم المتحدة.

والآن، يقول البعض إن هذا الفهم لم يعد يمكن الدفاع عنه، لأن الهجوم المسلح بأسلحة التدمير الشامل يمكن شنه في أي وقت، دون إنذار أو عن طريق جماعة سرية. وبدلاً من انتظار حصول ذلك، يجادلون بأن من حق الدول ومن واجبها استخدام القوة على نحو وقائي، حتى على أراضي دول أخرى، بل وحتى حينما تكون منظومات الأسلحة التي قد تستخدم في الهجوم عليها ما زالت قيد التطوير. ووفقاً لهذه الحجة، تصبح الدول غير ملزمة بالانتظار حتى يكون هناك اتفاق في مجلس الأمن. وبدلاً من ذلك فإنها تحتفظ بالحق في أن تتصرف على نحو انفرادي أو في تحالفات مخصصة.

إن هذا المنطق يمثل تحدياً أساسياً للمبادئ التي قام عليها، مهما كان ذلك على نحو ناقص، السلام والاستقرار

هذه الجمعية نفسها بحاجة إلى التعزيز، وأن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي - ودور الأمم المتحدة ككل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك علاقتها بمؤسسات بريتون وودز - بحاجة إلى إعادة تفكير وتنشيط. بل إنني اقترحت أنه يمكن استعراض دور مجلس الوصاية، في ضوء الأنواع الجديدة من المسؤولية التي أسندت إلى الأمم المتحدة في الأعوام الأخيرة.

وباختصار، أعتقد أن الوقت مناسب للقيام بالقاء نظرة ثابتة على القضايا السياسية الأساسية وعلى التغييرات الهيكلية التي قد تلزم لتعزيزها. إن التاريخ قاص صارم: ولن يغفر لنا إذا فوتنا هذه اللحظة.

وإنني من جانبي، أعترم إنشاء فريق رفيع المستوى من شخصيات مرموقة سأعهد إليه بأربع مهام: أولاً، دراسة التحديات الراهنة للسلام والأمن؛ ثانياً، النظر في المساهمة التي يمكن أن يقدمها العمل الجماعي في التصدي لهذه التحديات؛ ثالثاً، استعراض عمل الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة والعلاقة بينها؛ رابعاً، التوصية بسبل تعزيز الأمم المتحدة، من خلال إصلاح مؤسساتها وعملياتها. وسيركز الفريق بصورة أساسية على التهديدات التي تواجه السلام والأمن. ولكنه سيكون بحاجة إلى دراسة التحديات العالمية الأخرى، بالقدر الذي قد تؤثر به هذه التحديات في تلك التهديدات أو ترتبط بها.

وسأطلب من الفريق أن يوافيني بتقرير قبل بداية الدورة المقبلة للجمعية العامة حتى أتمكن من تقديم توصيات إليكم في تلك الدورة. ولكن أتمم وحدكم تستطيعون اتخاذ القرارات الحازمة والواضحة اللازمة. وقد تشمل تلك القرارات إجراء إصلاحات مؤسسية بعيدة المدى. وآمل حقا أن تكون كذلك.

الدول وثقة الرأي العام العالمي - بإظهار قدرته على التعامل بفعالية مع أعسر القضايا وبأن يصبح أوسع تمثيلاً للمجتمع الدولي ككل وكذلك الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة.

ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في كيفية تعامله مع احتمال استخدام فرادى الدول القوة على نحو وقائي ضد تهديدات متصورة. وربما يحتاج أعضاء المجلس إلى أن يبدأوا مناقشة بشأن وضع معايير للإذن المبكر باستخدام تدابير قسرية للتصدي لأنماط معينة من التهديدات - على سبيل المثال، الجماعات الإرهابية المسلحة بأسلحة التدمير الشامل. كما أنه لا يزال مطلوباً من أعضاء المجلس الدخول في مناقشة جادة لأفضل السبل للرد على تهديدات الإبادة الجماعية أو غيرها من الانتهاكات الجماعية المماثلة لحقوق الإنسان - وهي قضية أترتها بنفسى من هذه المنصة في عام ١٩٩٩. ومرة أخرى، في هذا العام، كانت استجابتنا الجماعية لحوادث من هذا النوع - في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي ليبيريا - مترددة وبطيئة.

أما بالنسبة لتكوين المجلس، الذي ظل مدرجا في جدول أعمال الجمعية العامة لفترة تزيد على عقد، فإن جميع الدول الأعضاء تقريبا متفقة على أنه ينبغي توسيع المجلس، ولكن لا يوجد اتفاق على التفاصيل.

إنني أقول لكم بكل احترام، أصحاب المعالي، إن صعوبة التوصل إلى اتفاق لا تعني في أعين شعوبكم فشلكم في فعل ذلك. فإذا أردتم للمجلس ولقرارات المجلس أن تحظى باحترام أكبر، لا سيما في العالم النامي، فإنكم بحاجة إلى معالجة مسألة تكوينه بمزيد من العجالة.

بيد أن المجلس ليس هو المؤسسة الوحيدة التي تحتاج إلى التعزيز. إنني، كما تعلمون، أبذل قصارى جهدي لكي تصبح الأمانة العامة أكثر فعالية، وأطلع إلى هذه الجمعية لكي تدعم جهودي. والواقع، اقترحت أيضا في تقريرى أن

وفي هذا الصدد، أود أن أقترح أن يغادر المتكلمون في المناقشة العامة قاعة الجمعية بعد الإدلاء ببياناتهم، عبر الغرفة GA-200، الموجودة خلف المنصة، قبل عودتهم إلى مقاعدهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على الشروع في العمل بنفس الطريقة أثناء المناقشة العامة للدورة الثامنة والخمسين؟
تقرر ذلك.

خطاب السيد لويز إيناثيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

اصطحب السيد لويز إيناثيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيد لويز إيناثيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، في الأمم المتحدة وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دا سيلفا (تكلم بالبرتغالية): الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): لتكن كلماتي الأولى أمام هذا البرلمان العالمي تعبيراً عن الثقة في قدرة الإنسان على التغلب على التحديات والارتقاء نحو أشكال أسمى من الشراكة داخل الأمم وفيما بينها. وبالنيابة عن شعب البرازيل، أؤكد مرة أخرى على إيماننا بالأمم المتحدة التي يبقى دورها لا غنى عنه في تعزيز السلام والعدالة الاجتماعية.

غير أن الإصلاحات المؤسسية وحدها لن تكفي. بل إن أكثر الأدوات مثالية ستفشل، ما لم يستخدمها الأشخاص استخداماً جيداً.

إن الأمم المتحدة ليست أداة مثالية بأي حال من الأحوال، لكنها أداة قيمة. وإنني أحثكم على السعي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن وسائل لتحسينها، بل في المقام الأول لاستخدامها كما نوى مؤسسوها: لانقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وللتأكيد من جديد على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان، ولإعادة هيكلة الظروف الأساسية لتحقيق العدالة وسيادة القانون، وللدفع بالرفعي الاجتماعي قدما ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

وربما يكون العالم قد تغير، لكن تلك الأهداف ما زالت صالحة وملحة كما كانت دائماً. فلا بد من أن نبقىها ثابتة نصب أعيننا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

البند ٩ من جدول الأعمال المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لأول متكلم صباح هذا اليوم، أود أن أذكر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين قد وضعت على أساس ألا تزيد مدة أي بيان على ١٥ دقيقة. وفي ضوء هذا الإطار الزمني المعين، أناشد المتكلمين أن يُدلووا ببياناتهم بالسرعة الطبيعية حتى يتسنى توفير ترجمة شفوية سليمة.

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة أيضاً إلى القرار الذي اتخذته الجمعية في الدورات السابقة، ويحث بشدة على الامتناع عن ممارسة الإعراب عن التهاني داخل قاعة الجمعية العامة بعد الإدلاء بالبيانات.

لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال إطار متعدد الأطراف - إطار تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور مركزي.

إن المناخ السائد في العراق، من انعدام الأمن وتزايد حدة التوتر يجعل مهمة إعادة البناء الوطني أكثر تعقيداً من أي وقت مضى. ولا يمكن تجاوز ذلك المأزق إلا بقيادة الأمم المتحدة - ليست قيادتها في عملية إعادة إرساء ظروف أمنية مقبولة فحسب، بل ومن خلال توجيه العملية السياسية نحو استعادة العراق لسيادته في أقرب وقت ممكن. ويجب ألا نتملص من مسؤوليتنا الجماعية. وقد يتحقق النصر في حرب دون مساعدة من أحد، إلا أن السلام - أعني السلام الدائم - لا يمكن أن يستتب بدون دعم من الجميع.

وبعد انقضاء عامين، لا تزال صور الهجوم الوحشي الذي وقع في يوم ١١ أيلول/سبتمبر ماثلة أمام أعيننا. واليوم، ثمة استعداد يستحق الثناء لاتخاذ تدابير أكثر فعالية للتصدي للإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة. ولسوء الطالع، ثمة مؤشرات مقلقة على وجود محاولات للمساس بمصداقية هذه المنظمة، بل وتجريد الأمم المتحدة من سلطتها السياسية. لا يمكن هناك أي التباس بهذا الشأن: مهما كانت قيمة العمل الإنساني الذي تؤديه الأمم المتحدة، فإنها لم تنشأ مجرد إزالة الآثار التي خلفتها صراعات تعذر عليها أن تحول دون نشوبها. إن مهمتنا المركزية هي صون الشعوب من ويلات الحرب، والتفاوض على تسويات تستلهم مبادئ ومقاصد ميثاق سان فرانسيسكو. وينبغي ألا نضع في الجيروت العسكري ثقة أكبر مما نضع في المؤسسات التي أنشأناها بنور العقل ورؤية التاريخ.

لقد أصبح إصلاح الأمم المتحدة مهمة ملحة، بالنظر إلى المخاطر المحدقة بالنظام السياسي الدولي حالياً.

يجب أن يمكن مجلس الأمن تمكيننا تماماً ليتعامل مع الأزمات والتهديدات التي يتعرض لها السلام. ولذلك، يجب

وأود أن أشيد بالسيد كوفي عنان، الأمين العام، على ما أبداه من حُسن القيادة في الدفاع عن ضرورة إيجاد عالم متحد من خلال احترام القانون الدولي والتضامن بين الأمم.

تعتقد هذه الجمعية تحت وقع الهجوم الوحشي على مقر بعثة الأمم المتحدة في بغداد، الذي أودى بحياة رئيس البعثة، المفوض السامي لحقوق الإنسان، مواطننا سيرجيو فييرا دي ميلو. إن الكفاءة التي عرف بها سيرجيو لم يكن يغذيها سوى الأسلحة التي كان يؤمن بها، أي الحوار والإقناع، والأهم من ذلك، اهتمامه بالمستضعفين. وهو قد أظهر باسم الأمم المتحدة، روحاً إنسانية متسامحة، ومحبة للسلام، وشجاعة تعكس روح التحرر البرازيلية. إن تضحية سيرجيو وزملائه ينبغي ألا تذهب سُدى. ومضاعفة جهودنا من أجل صون كرامة الإنسان أينما كانت مهددة خير تكريم لذكراه.

وأوجه بالتحية الحارة إلى السيد جوليان هنت، الذي انتخب رئيساً للجمعية العامة في مرحلة عصيبة على نحو خاص من تاريخ الأمم المتحدة. فالجتمتع الدولي يواجه تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية جسيمة تقتضي التعجيل بوتيرة الإصلاح. وبذلك فقط، ستكون قراراتنا وأعمالنا الجماعية موضع الاحترام وتكون فعالة.

خلال الأشهر التسعة التي انقضت منذ تنصبي رئيساً للبرازيل، التقيت بزعماء من كل قارات العالم، ولمست لديهم اهتماماً عميقاً بضرورة صون المؤسسات المتعددة الأطراف وتعزيزها. وتحسين النظام المتعدد الأطراف متمم ضروري للممارسة الديمقراطية داخل الأمم. وكل أمة تمارس الديمقراطية لا بد وأن تسعى إلى ضمان أن يتسم صنع القرار في الشؤون الدولية بالانفتاح والشفافية والشرعية والصفة التمثيلية. والمآسي التي عانى منها العراق والشرق الأوسط

الدوليين. لقد أظهرت منظماتنا أن هناك بدائل قانونية وسياسية للشلل الذي يحدثه استخدام حق النقض وللإجراءات التي تفتقر إلى التأييد المتعدد الأطراف.

إن السلم، والأمن، والتنمية والعدالة الاجتماعية كل لا يتجزأ. ولا تزال البرازيل تعمل على أن تمارس بأقصى قدر من الاتساق المبادئ التي تدافع عنها. والعلاقة الجديدة التي نقيمها مع جيراننا في أمريكا الجنوبية قائمة على الاحترام المتبادل، والصداقة والتعاون.

ونحن نتحرك بما يتجاوز تاريخنا المشترك وجغرافيتنا المشتركة لخلق شعور فريد بالشراكة والقربان. وفي هذا السياق، تظل صداقتنا مع الأرجنتين مسألة بالغة الأهمية.

إن أمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية ينظر إليهما بشكل متزايد باعتبارهما منطقة سلام، وديمقراطية وتنمية تأمل أن تصبح مركزا أماميا جديدا للنمو في اقتصاد عالمي راكد.

ونحن نقوم بتعميق العلاقات القوية فعلا مع الشركاء التقليديين في أمريكا الشمالية وأوروبا، لكننا نسعى أيضا إلى توسيع وتنويع وجودنا الدولي. وقد كشفت علاقاتنا مع الصين والاتحاد الروسي عن أوجه تكامل لم تكن متوقعة.

و نفخر بكوننا البلد الذي به ثاني أكبر عدد من السكان ذوي الأصل الأفريقي في العالم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سأسافر إلى خمسة بلدان في الجنوب الأفريقي لتعزيز التعاون الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، والثقافي. وبحضور نفس الهدف في أذهاننا، سنستضيف أيضا اجتماع قمة بين بلدان أمريكا الجنوبية والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. وقد أنشأنا مع الهند وجنوب أفريقيا محفلا ثلاثيا للتشاور السياسي والمشروعات المشتركة.

إن الحماية التي تمارسها البلدان الغنية تعاقب بشكل غير منصف المنتجين الأكفيا في البلدان النامية. واليوم هذه

أن يزود بالأدوات اللازمة للعمل الفعال. وقبل كل شيء، يجب أن ينظر المجتمع الدولي بأكمله إلى قرارات المجلس باعتبارها قرارات مشروعة. ولا يمكن أن يظل تشكيكه، وبشكل خاص فيما يتعلق بالعضوية الدائمة، دون تغيير بعد حوالي ٦٠ عاما من إنشائه. إنه لا يمكن أن يتجاهل بعد الآن العالم المتغير. وبشكل أكثر تحديدا، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ظهور البلدان النامية على المسرح الدولي. فهي قد أصبحت عناصر فاعلة هامة تمارس في كثير من الأحيان دورا حاسما في ضمان تسوية النزاعات بالطرق السلمية.

تعتقد البرازيل أن لديها إسهاما هاما يمكن أن تقدمه. وهي لا تسعى إلى التقدم بمفهوم جامع مانع للأمن الدولي، وإنما إلى التعبير عن تصورات وتطلعات منطقة هي الآن مثال للتعايش السلمي بين أعضائها. وتلك قوة لدعم الاستقرار الدولي. وبالنظر إلى التأييد الذي تلقيناه في أمريكا الجنوبية وخارجها، تشعر البرازيل بالتشجيع لمواصلة الدعوة إلى مجلس أمن يعكس الواقع المعاصر على نحو أفضل.

نحن نؤيد أيضا وجود مجلس اقتصادي واجتماعي قادر على إقامة نظام اقتصادي منصف وعادل. ومن الضروري أن يستعيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدور الذي أوكله إليه الآباء المؤسسون للمنظمة. ونود أن نرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو يتعاون مع مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات وفي بناء الدول.

والجمعية العامة، بدورها، يجب تعزيزها سياسيا حتى تركز على المسائل ذات الأولوية وتتجنب ازدواجية الجهود. لقد أوفت الجمعية العامة بدور هام من الناحية التاريخية بعقد مؤتمرات كبرى واجتماعات أخرى تتعلق بحقوق الإنسان، والبيئة، والسكان، وحقوق المرأة، والتميز العنصري، والإيدز والتنمية الاجتماعية. ومع ذلك، ينبغي للجمعية العامة ألا تتردد في تولي مسؤولياتها عن صون السلم والأمن

الإحصاءات التي تكشف عن البلاء المروع المتمثل في الفقر المدقع والجوع في العالم. إن الجوع اليوم بمس ربع سكان العالم، ومن بينهم ٣٠٠ مليون طفل. وكل يوم يقع ٢٤ ٠٠٠ شخص ضحايا لأمراض تتصل بسوء التغذية.

وما من شيء أكثر منافاة للعقل أو أصعب على الاحتمال من انتشار الجوع في القرن الحادي والعشرين، هذا العصر الذهبي للعلم والتكنولوجيا.

مع كل يوم يمر، يوسعّ الذكاء البشري آفاق الممكن ويحقق أعمالاً بطولية مذهلة. ومع ذلك، يستمر الفقر، والأسوأ من ذلك، أنه ينتشر في مختلف أرجاء الكوكب الأرضي.

وكلما يبدو أننا نقترّب من الكائن الأسمى عن طريق قدراتنا الخلاقية، تخون البشرية مطامحها من خلال عجزنا عن احترام وحماية رفقاتنا في الخلق. وكلما زدنا تمجيدنا للرب بتوليد الثروات، زادت إساءتنا لمثلنا العليا بعدم اقتسامها ولو بالحد الأدنى.

ما فائدة كل علمنا وتكنولوجيا، وما فائدة كل الوفرة والرفاهية الناتجة عنهما، إذا لم نستخدمها في كفالة أقدس الحقوق: الحق في الحياة؟

وأذكّر بالتنبيه الشاقب الذي وجّهه البابا بولس السادس، منذ ٣٦ عاماً، لكنه لا يزال وثيق الصلة بالموضوع بشكل يثير الدهشة: "إن الشعوب المتضورّة جوعاً في العالم توجه ضراعتها بشكل درامي إلى الأغنياء".

إن الجوع حالة من حالات الطوارئ، وينبغي التعامل معه على هذا النحو. والقضاء على الفقر تحدّ حضاري يتطلب منا أن نسعى إلى اتباع أقصر الطرق إلى المستقبل. هل سنعمل من أجل القضاء على الجوع أم أننا سنتخلى عن مصداقتنا ولا نبالي؟ لا يحق لنا بعد الآن أن نزعم بأننا لم نسمع نداءهم عندما طالبونا بالتضامن.

أعظم عقبة أمام بدء عصر جديد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وقد أكدت البرازيل وشركاؤها في مجموعة الـ ٢٢، خلال اجتماع قمة منظمة التجارة العالمية في كانون أن الهدف البالغ الأهمية المتمثل في فتح الأسواق بشكل فعال يمكن تحقيقه عن طريق مفاوضات واقعية فيها تعزيز متبادل، تحقق فتحاً فعلياً للأسواق. وأؤكد مجدداً رغبتنا في المضي على طريق ينحو إلى التوصل إلى حلول تفيد كل البلدان، مع مراعاة مصالح البلدان النامية.

إننا نؤيد تأييداً تاماً التجارة الحرة ما دام بإمكاننا جميعاً أن نتنافس على قدم المساواة. وينبغي ألا يتطلب تحرير التجارة من البلدان أن تتخلى عن الحق الخاص في وضع سياسة صناعية وتكنولوجية واجتماعية وبيئية. ونحن في البرازيل مشغولون بوضع إطار جديد يحقق التوازن للاستقرار الاقتصادي والسعة الاجتماعية. ومن ذلك المنطلق، ليست المفاوضات التجارية غاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة لتعزيز التنمية والتغلب على الفقر. وينبغي ألا تكون التجارة الدولية أداة لتوليد الثروة فحسب، وإنما لتوزيعها أيضاً.

وأؤكد من جديد أمام هذه الجمعية العالمية حقاً النداء الذي وجهته في محفلي دافوس وبورتو أليغري وفي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الموسع في إفيان. يجب علينا أن نشن - على الصعيدين السياسي والعسكري، معا - الحرب الوحيدة التي سنخرج منها جميعاً منتصرين: وهي الحرب على الجوع والفقر المدقع.

إن القضاء على الفقر في العالم واجب أخلاقي وسياسي. ونحن جميعاً نعرف أنه ممكن. وما هو مطلوب حقاً الإرادة السياسية.

لا أرغب في الإسهاب في الكلام عن بواذر البربرية. بل أفضل تقدير التقدم الأخلاقي والاجتماعي، حتى وإن كان بسيطاً. ومع ذلك، لا يمكننا أن نصرف النظر عن

الخاص. وبالفعل بدأت نتائج تلك التدابير الطارئة والهيكلية بتحقيق النفع لأربعة ملايين شخص حرموا من قبل من حقهم في الحصول على وجبة طعام واحدة في اليوم. ويرمي هدف هذا البرنامج إلى ضمان ألا يتضور البرازيليون جوعاً.

لقد اعتمدت الأمم المتحدة أهداف التنمية للألفية التي نالت استحساناً كبيراً. وتتوفر لدى منظمة الأغذية والزراعة خبرات تقنية واجتماعية ممتازة. ولكن يتعين علينا أن نقفز قفزة نوعية في مسعانا العالمي لمكافحة الجوع. لهذا السبب اقترحت إنشاء صندوق عالمي لمكافحة الجوع واقترحت سبل تشغيله. وطرحنا أيضاً مقترحات أخرى، أدمج بعضها بالفعل في برامج حالية للأمم المتحدة.

وما نفتقر إليه حتى الآن هو توفر الإرادة السياسية لدينا جميعاً وهي إرادة لا غنى عنها وبخاصة الإرادة السياسية للدول التي يسمح لها وضعها بتقديم أكبر المساهمات. ولن يكون ثمة فائدة من إنشاء صناديق جديدة ما لم تخصص لها الموارد. وأهداف التنمية للألفية جد قيمة، ولكن إذا بقينا سلبين وظل سلوكنا الاجتماعي على نحو جماعي بلا تغيير، فربما لا تتحقق تلك الأهداف أبداً، وسيسفر ذلك عن إحباط شديد.

والآن أكثر من أي وقت مضى، لا بد أن تسفر النوايا الحسنة عن دلالات ملموسة. ولا بد أن نترجم الالتزامات إلى ممارسات. وعلينا أن نمارس ما نبشر به - بجرأة وحكمة وأن نقف على أقدام ثابتة ولكن بشجاعة واتباع طرق وحلول ومشاركة اجتماعية مكثفة جديدة.

لهذا السبب، قدمت اقتراحاً لكي تنظر فيه الجمعية العامة يرمي إلى إنشاء لجنة عالمية تابعة للأمم المتحدة تعمل على مكافحة الجوع. وينبغي أن تتكون هذه اللجنة من رؤساء الدول أو الحكومات من جميع القارات وتعمل بغرض توحيد المقترحات ووضعها موضع التنفيذ. ويجدون الأمل في

ولا يحق لنا أن نقول للجياع الذين طال انتظارهم: ارجعوا إلينا في القرن المقبل. والطريق الحقيقي المؤدي إلى السلام هو طريق مكافحة الجوع والفقر المدقع حتى النهاية، وذلك بشن حملة للتضامن توحد الكرة الأرضية بدلاً من تعميق الانقسامات والكرهية التي تشعل النيران في النفوس وتغرس الإرهاب.

وبالرغم من إخفاق النظم التي تحبذ تكوين الثروات دون أن تحمى من الفقر المدقع، لا يزال أناس كثيرون مصريين على قصر نظرهم وطمعهم.

ومنذ توليت مقاليد منصبى بصفتي رئيساً للبرازيل في الأول من كانون الثاني/يناير، أحرز تقدم له شأنه على الجبهة الاقتصادية. ولقد استعيد الاستقرار ونفذت الأعمال التمهيديّة لدورة متجددة من النمو المستدام. وسنواصل العمل الجاد لتحقيق التوازن في الحسابات العامة وتخفيف حدة الضعف الناجم عن الديون الخارجية. ولن ندخر جهداً لزيادة الصادرات، وزيادة معدل الوفورات، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية وبدء النمو مرة أخرى.

ومع ذلك، لا يزال يتعين علينا في الوقت نفسه أن نكافح لكي نلبي الاحتياجات من الأغذية والوظائف وخدمات التعليم والصحة لملايين البرازيليين الذين يعيشون تحت خط الفقر. ونحن ملتزمون بتحقيق إصلاحات اجتماعية كبرى في البلد.

والجوع هو أهم تعبير درامي وعاجل ينم عن عدم التوازن الهيكلي ويتطلب التصحيح من خلال وضع سياسات متكاملة المواطنة الكاملة. ولهذا السبب بدأت بتنفيذ برنامج "لا جوع" في البرازيل. ويهدف هذا البرنامج إلى القضاء على الجوع وإزالة أسبابه الجذرية في أسرع وقت ممكن وذلك بتعزيز التضامن بصورة رئيسية ووضع برامج ذات نطاق واسع تجمع بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية على الكلمة التي أدلى بها لتوه.

اصطحب السيد لويس إناثيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جورج دبليو بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة فخامة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطحب السيد جورج دبليو بوش إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جورج دبليو بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بوش (تكلم بالانكليزية): لقد أصبح وسط مدينة نيويورك قبل أربعة وعشرين شهرا، ولكنه ما زال في ذاكرة أمريكا، كما لو كان بالأمس، ميدانا لمعركة، ومقبرة، ورمزا للحرب لم تضع بعد أوزارها. ومنذ ذلك اليوم، قام الإرهابيون بمحطات في بالي ومباسا والدار البيضاء والرياض وجاكرتا والقدس، يقيسون تقدم قضيتهم في ما يخلفونه من فوضى ومعاناة للأبرياء.

وقد نقل الإرهابيون الشهر الفائت حرهم إلى معقل الأمم المتحدة نفسها. لقد كان مقر الأمم المتحدة في بغداد نصيرا للقانون والمؤاساة. لهذا السبب، قرر الإرهابيون تدميره. وكان سيرجيو فييرا دي ميلو بين الأشخاص الـ ٢٢ الذين لاقوا حتفهم على أيدي هؤلاء. وقد دأب ذلك

اجتذاب التبرعات من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بما يتوافق مع قدراتها، فضلا عن الشركات الخاصة الكبرى والمنظمات غير الحكومية.

لقد تعلمت من خبرتي في الحياة ومن تاريخي السياسي الإيمان، قبل كل شيء، بقوة الحوار. ولن أنسى أبدا الدرس الذي علمنا إياه غاندي ومفاده أن العنف عندما يفرز شيئا حسنا فسيكون أمدته قصيرا في أحسن الأحوال، في حين أن أمد الشر الناجم عن العنف يكون طويلا. والحوار الديمقراطي هو أكثر أدوات التغيير فعالية. ومستلهما بنفس الإصرار الذي تنطوي عليه مساعي ومساعي شركائي الهادفة إلى جعل المجتمع البرازيلي مجتمعا يسوده مزيد من العدل والصبغة الإنسانية، سأعمل جاهدا من أجل إقامة شراكات دولية تعنى بتحقيق تنمية منصفة وإيجاد عالم أكثر محبة للسلام والتسامح والاتحاد.

وعلىنا أن لا نسمح بانزلاق هذا القرن المليء بالوعد التكنولوجية والمادية في منحدر سياسي وروحي. ومن واجبا العمل تحت القيادة النشطة للأمم المتحدة لتهيئة بيئة دولية يسودها السلام والتوافق. فالسلام الحقيقي هو ثمرة الديمقراطية واحترام القانون الدولي وتفكيك ترسانات الأسلحة الفتاكة، وهو قبل كل شيء ثمرة القضاء بصورة نهائية على الفقر في هذا العالم.

نحن لا نستطيع أن نتحمل المسؤولية عن إحباط هذه الآمال العريضة. والتحددي الأكبر والأنبيل الذي يواجه البشرية هو على وجه التحديد كيف يتسنى لنا أن نزيد إنسانيتنا. لقد حان الوقت لتسمية السلام باسمه الحقيقي وهو: العدالة الاجتماعية. وأعرب عن اقتناعي بأننا سنتمكن معا من اغتنام هذه الفرصة التاريخية لكي نرسي أسس العدالة.

حياة شعوبها متوقفة على ذلك، إنما تستحق أن يكتب اسمها بأحرف ناصعة في سجل التاريخ.

لقد كان النظامان السابقان في أفغانستان والعراق يدركان الفرق بين هذين البديلين، وقد اتخذوا خياريهما. فحركة الطالبان كانت راعية للإرهاب وخانعة له. وحين جوبه هذا النظام، اختار التحدي وانتهى إلى العدم. أما رئيس أفغانستان الحاضر معنا هنا اليوم، فهو يمثل شعبا حرا يعكف على بناء مجتمع محترم وعادل. إنه عاكف على بناء دولة انضمت بكامل قواها إلى الحرب التي نشنها على الإرهاب.

أما نظام صدام حسين فكان يغذي علاقته بالإرهاب في نفس الوقت الذي كان يعمل فيه على بناء أسلحة الدمار الشامل. وقد استخدم النظام المذكور تلك الأسلحة في إطار أعمال قتل جماعي واسعة ورفض الإفصاح عن وجودها حين واجهه العالم بذلك. لقد كان مجلس الأمن محقا في شعوره بالفرع. وقد كان مجلس الأمن على حق في مطالبته العراق بتدمير أسلحته غير القانونية كافة وتقديم برهان على قيامه بذلك. وكان مجلس الأمن محقا كذلك في الإنذار بوخيم العواقب في حال رفض العراق الامتثال لتلك المطالبة. ولأنه كانت ثمة عواقب - لأن ائتلافا من الدول بادر إلى الدفاع عن السلام ومصداقية الأمم المتحدة - أصبح العراق حرا الآن. ويوجد بيننا اليوم ممثلون عن هذا البلد المحرر.

لقد أزيلت آثار صدام حسين، وليس فقط تماثله. فالآثار الحقيقية لحكمه ولطابعه - غرف التعذيب، وغرف الاغتصاب وزنانات الأطفال الأبرياء - قد أغلقت. وبينما نكتشف أماكن المجازر والمقابر الجماعية في العراق، تتكشف أمامنا وحشية صدام على نطاقها الحقيقي.

البرازيلي الشجاع، على مر العقود، على مد يد المساعدة للمنكوبين في بنغلاديش، وقبرص، وموزامبيق، ولبنان، وكمبوديا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكوسوفو، وتيمور الشرقية، وكان يقدم العون للشعب العراقي في ساعة محتته. إن أمريكا تشارككم، يا زملاء الفقيه، في إجلال ذكرى السيد سيرجيو فييرا دي ميلو وذكرى سائر الأشخاص الذين سقطوا معه في خدمة الأمم المتحدة.

لقد أوضح الإرهابيون من خلال الضحايا التي يختارونها والوسائل التي يلجأون إليها طبيعة الصراع الذي نخوضه. إن أولئك الذين يستهدفون قتل موظفي الإغاثة قد جعلوا من أنفسهم أعداء للبشرية جمعاء. وأولئك الذين يجرسون على القتل ويمجدون الانتحار إنما يظهرون احتقارهم للحياة نفسها. إنهم غريبون على أي ديانة، ولا يحق لهم الحصول على أي تعاطف من العالم، وينبغي ألا يكون لديهم أي أصدقاء داخل هذه القاعة.

إن أحداث الستين الماضيتين قد حددت لنا على أوضح نحو الخط الفاصل بين الذين ينشدون النظام والذين ينشدون الفوضى، بين الذين يعملون من أجل التغيير بالوسائل السلمية والذين يلجأون إلى أساليب قطاع الطرق، بين الذين يجلبون حقوق الإنسان والذين يتعمدون اصطبياد أرواح الرجال والنساء والأطفال من دون شعور بالرحمة أو إحساس بالخزي.

إنه لا توجد منطقة حياد بين هذين البديلين. إن أي حكومات تدعم الإرهاب إنما هي شريكة في حرب ضد الحضارة. ولا ينبغي لأي حكومة أن تتجاهل خطر الإرهاب، لأن غض الطرف عنه يعطي الإرهابيين فرصة إعادة تجميع قواهم، وحشد قوى جديدة والتأهب لأعمال جديدة. وإن جميع الأمم التي تحارب الإرهاب كما لو كانت

التحالف تعقب إرهابي تنظيم القاعدة وفلول حركة الطالبان وإلحاق الهزيمة بهم. وقد اقترحت في الآونة الأخيرة إنفاق مبلغ إضافي قدره ١,٢ مليار دولار على جهود إعمار أفغانستان، وأحث الدول الأخرى على مواصلة الإسهام في هذه المسألة الهامة.

إن الأمم المتحدة تقوم كل يوم في العراق بعمل حيوي وفعال. فبحلول نهاية العام ٢٠٠٤، سيكون قد تسنى تحصين ما يزيد على ٩٠ في المائة من أطفال العراق دون الخامسة ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها، من قبيل شلل الأطفال والسل والحصبة، وذلك بفضل الجهود الشاقة التي يبذلها موظفو منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمثل العليا التي يتحلون بها. وكذلك، تعمل شبكة توزيع الأغذية في العراق على قدم وساق، فهي توزع ما يناهز نصف مليون طن من الأغذية شهريا، بفضل مهارة برنامج الأغذية العالمي وخبراته.

إن تحالفنا الدولي في العراق عاكف على الوفاء بمسؤولياته. ونحن نشن غارات مركزة على الإرهابيين والمتمردين التابعين للنظام السابق. فهؤلاء القتلة في حالة حرب مع الشعب العراقي، وقد جعلوا من العراق جبهة مركزية للحرب على الإرهاب. ولسوف يلقون الهزيمة. لقد قام تحالفنا بما يلزم لكفالة عدم عودة الديكتاتور السابق إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل. ونحن عاكفون حاليا على إجراء مقابلات مع مواطنين عراقيين وعلى تحليل سجلات النظام البائد لكشف كامل نطاق برامج تسليحه وحملة الخداع الطويلة التي مارسها. كما أننا نقوم بتدريب أفراد من الشرطة ومن حرس الحدود ومن الجيش العراقي الجديد لتمكين الشعب العراقي بالكامل من تسلّم زمام أمنه بيده.

وفي نفس الوقت، يساعد تحالفنا على تحسين الحياة اليومية للشعب العراقي. لقد قام النظام السابق ببناء القصور

إن الشعب العراقي يواجه صعابا وتحديات، شأنه في ذلك شأن أي أمة أخرى تنطلق على طريق الديمقراطية. لكن مستقبل هذا الشعب يبشر بحياة كريمة وحررة، بعيدة كل البعد عما خبره من استبداد حقير ووحشي. فمناخ الحرية يفعل فعله في تحسين أوجه الحياة في شتى أرجاء العراق. ويشعر الناس في مختلف أنحاء الشرق الأوسط بمزيد من الأمان بفضل إقصاء معتد مضطرب النفس عن السلطة. أما على مستوى العالم، فتشعر الدول بمزيد من الأمان لسقوط أحد حلفاء الإرهاب.

لقد حظيت الإجراءات التي اتخذناها في أفغانستان والعراق بدعم العديد من الحكومات، وأمريكا ممتنة لكل منها. وإني أسلم أيضا بأن بعض الدول ذات السيادة في الجمعية لم توافق على الإجراءات التي اتخذناها. لكننا كنا ولا نزال متحدين في ما يتعلق بالمبادئ والأهداف الأساسية للأمم المتحدة. إننا متفانون في الدفاع عن أمننا الجماعي وفي النهوض بحقوق الإنسان. وهذان الالتزامان الدائمان يدعواننا إلى الاضطلاع بعمل عظيم في العالم، عمل علينا أن نقوم به بجهود مشتركة. فلننتقل إلى الأمام، ولنقف أولا إلى جانب شعبي أفغانستان والعراق في المعركة التي يخوضانها من أجل بناء مجتمع حر ومستقر في بلديهما. إن الإرهابيين وحلفاءهم يخشون هذا التقدم ويحاربونه لأن الأحرار، قبل كل شيء، يؤثرون الأمل على التدمير، ويختارون السلام بديلا من العنف.

لقد كانت الأمم المتحدة صديقا للشعب الأفغاني، توزع على أبنائه الغذاء والدواء، وتساعد اللاجئين على العودة إلى ديارهم، وتسدي للمواطنين المشورة بشأن وضع دستور جديد وتساعدهم على التحضير لإجراء انتخابات على مستوى البلد بأسره. وقد تسلمت قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) مواقع قوة الأمم المتحدة المكلفة بحفظ الأمن في كابول. وتواصل القوات الأمريكية وقوات

لكل الدول ذات النوايا الحسنة أن تتقدم وتوفر لها ذلك الدعم.

إن نجاح في إيجاد عراق حر ستراقبه كل الدول في المنطقة وتلاحظه بعناية. وسيرى الملايين أن الحرية والمساواة والتقدم المادي ممكن في قلب الشرق الأوسط. وسيواجه قادة المنطقة بأوضح الأدلة على أن المؤسسات الحرة والمجتمعات المفتوحة هي السبيل الوحيد للنجاح الوطني والكرامة الوطنية على المدى الطويل. وتحول الشرق الأوسط سيعود بالنفع على العالم بأكمله من خلال تقويض المذاهب التي تصدر العنف إلى البلدان الأخرى.

إن العراق كدكتاتورية كانت لديه قدرة كبيرة على زعزعة استقرار الشرق الأوسط. والعراق كديمقراطية ستكون لديه قوة كبيرة على إلهام الشرق الأوسط. وتقدم المؤسسات الديمقراطية في العراق يضع نموذجاً من الحكمة أن يقتدي به الآخرون، بما في ذلك الشعب الفلسطيني. فالقضية الفلسطينية يخونها قادة يتمسكون بالسلطة من خلال إذكاء الأحقاد القديمة وتدمير العمل الطيب الذي يقوم به الآخرون. إن الشعب الفلسطيني يستحق دولته الخاصة به. وسيحصل على هذه الدولة من خلال قبوله قادة جدد يلتزمون بالإصلاح ويحاربون الإرهاب وينون السلام.

وكل الأطراف في الشرق الأوسط يجب أن تفي بمسؤولياتها، وأن تنفذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها في العقبة. فإسرائيل يجب أن تعمل لتهيئة الظروف التي تتيح لدولة فلسطينية سلمية أن تظهر. وعلى الدول العربية أن توقف التمويل وأشكال الدعم الأخرى للمنظمات الإرهابية. وستعمل أمريكا مع كل دولة في المنطقة تتحرك بجرأة لخدمة السلام.

والتحدي الثاني الذي يجب أن نواجهه معا هو انتشار أسلحة الدمار الشامل. إن الأنظمة الخارجة عن

بينما ترك المدارس تنداعى، ولهذا فإننا نعيد بناء أكثر من ألف مدرسة. وكان النظام القديم يحرم المستشفيات من الموارد، وبالتالي ساعدنا في إعادة فتح المستشفيات في جميع أنحاء العراق وقمنا بتوفير الإمدادات لها. وكان النظام القديم يبني جيوشاً ويصنع الأسلحة بينما يدع البنية الأساسية للبلد تنهار، ولهذا فإننا نعيد تأهيل محطات الطاقة والمياه ومرافق الصرف الصحي والجسور والمطارات. واقترحت على الكونغرس أن تقدم الولايات المتحدة تمويلاً إضافياً لعملنا في العراق، وهذا هو أكبر التزام مالي من نوعه منذ مشروع مارشال.

وبعد أن ساعدنا على تحرير العراق، سنفي بما تعهدنا به للعراق، ومن خلال مساعدة الشعب العراقي على بناء بلد مستقر ومسالماً سنجعل بلادنا أكثر أمناً.

إن الهدف الأساسي لتحالفنا في العراق هو أن يحكم الشعب العراقي نفسه، وذلك يتم التوصل إليه من خلال عملية منظمة وديمقراطية. تلك العملية يجب أن تسير وفقاً لاحتياجات العراقيين، ولا يجب التعجل فيها أو الإبطاء بها بسبب رغبات أطراف أخرى. ويمكن للأمم المتحدة أن تسهم إسهاماً كبيراً في قضية حكم العراق لنفسه.

وتعمل أمريكا مع أصدقائها وحلفائها بشأن قرار جديد لمجلس الأمن يوسع من دور الأمم المتحدة في العراق. وكما هو الحال في أعقاب الصراعات الأخرى، ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد على صياغة دستور للبلد، وتدريب الموظفين المدنيين، وإجراء الانتخابات الحرة والتهيئة. وللعراق الآن مجلس حكم، وهو أول مؤسسة نيابية في ذلك البلد. وقادة العراق الجدد يبدون الانفتاح والتسامح اللذين تتطلبهما الديمقراطية، ويبدون أكثر شجاعة أيضاً. ومع ذلك فإن كل ديمقراطية فنية بحاجة إلى مساعدة الأصدقاء. ودولة العراق الآن بحاجة إلى مساعدتنا وهي تستحقها، وينبغي

العزم على أن تبقى أكثر الأسلحة تدميرا في العالم بعيدة عن سواحلنا وألا تقع في أيدي أعدائنا المشتركين.

ولأن من يقومون بالانتشار سيستخدمون أي طريقة أو قناة متاحة لهم، فإننا نحتاج إلى أوسع تعاون ممكن لإيقافهم. وإنني أطلب اليوم من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يعتمد قرارا جديدا مناهضا للانتشار. وذلك القرار ينبغي أن يدعو كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تجريم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وإلى وضع ضوابط تصدير تتسق والمعايير الدولية، والسيطرة على أي مواد وكل مواد حساسة داخل حدودها. والولايات المتحدة على استعداد لمساعدة أي دولة على صياغة هذه القوانين الجديدة ومساعدتها على إنفاذها.

والتحدي المشترك الثالث الذي يواجهنا هو تحد لضمائنا. ينبغي أن نعمل بشكل حاسم لمواجهة الأزمات الإنسانية في عصرنا. ولقد بدأت الولايات المتحدة في تنفيذ الخطة الطارئة للإغاثة المتعلقة بمرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) التي تستهدف الوقاية من الإيدز على نطاق واسع ومعالجة الملايين الذين أصيبوا بالمرض بالفعل. وتعهدنا بتقديم ١٥ بليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات لمكافحة الإيدز في جميع أنحاء العالم.

وأن بلدي تعمل لإنقاذ الأرواح من المجاعة أيضا. إذ نوفر أكثر من ١,٤ بليون دولار أمريكي للمعونة الغذائية العالمية الطارئة، وقد طلبتُ إلى كونغرس الولايات المتحدة تقديم ٢٠٠ مليون دولار أمريكي لصندوق مجاعة جديد حتى يمكننا أن نتصرف بسرعة عندما تظهر أول علامات المجاعة. ويجب على كل بلد في كل قارة أن يسهم من موارده بسخاء لمكافحة المرض والجوع اليبائس.

وهناك أزمة إنسانية أخرى تنتشر، ولكنها تنواري عن الأعين. ففي كل سنة، هناك ما يقرب من ثمانمائة إلى

القانون التي تمتلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها سيكون بوسعها أن تستخدم الابتزاز وأن تتسبب في إحداث حالة من الفوضى في مناطق بكاملها. ويمكن للإرهابيين أن يستخدموا تلك الأسلحة لإحداث كوارث مفاجئة ومعاناة يصعب علينا تحيلها. إن المزيج المميت من الأنظمة الخارجة عن القانون وشبكات الإرهاب وأسلحة القتل الشامل خطر لا يمكن تجاهله أو التغاضي عنه. وإذا ما سمح لمثل هذا الخطر أن يتجسد، فإن كل الكلمات، وكل عبارات الاحتجاج ستأتي بعد فوات الأوان.

يجب على دول العالم أن تتحلى بالحكمة وأن تمتلك الإرادة لوقف التهديدات الخطيرة قبل أن تصل. ومن الخطوات الأساسية السيطرة على أخطر المواد عند مصدرها. ولأكثر من عقد، عملت الولايات المتحدة مع روسيا ودول أخرى من الاتحاد السوفياتي السابق لتفكيك الأسلحة والمواد الخطيرة التي ورثتها عن حقبة مضت والسيطرة عليها.

وفي السنة الماضية في كندا، وافقت دول مجموعة الثمانية على توفير حوالي ٢٠ بليون دولار أمريكي، يأتي نصفها من الولايات المتحدة، لمواجهة خطر الانتشار هذا في السنوات العشر المقبلة. ومنذ ذلك الحين، انضمت ستة بلدان إضافية إلى هذا الجهد. وهناك حاجة إلى المزيد، وإنني أحث الدول الأخرى على مساعدتنا على مواجهة هذا الخطر.

إننا نقوم الآن بتحسين قدرتنا على اعتراض المواد القاتلة أثناء نقلها. ومن خلال مبادرتنا المتعلقة بالانتشار الآمن، تستعد إحدى عشرة دولة لتفتيش السفن والطائرات والشاحنات التي تنقل شحنات مشكوك فيها ومصادرة شحنات الأسلحة أو القذائف التي تثير مخاوف الانتشار. وهذه الدول اتفقت على مجموعة من مبادئ الاعتراض تتفق مع الاختصاصات القانونية الحالية، ونحن نعمل الآن على توسيع مبادرة الانتشار الآمن إلى بلدان أخرى. ولقد عقدنا

الخارج جريمة. وينبغي اعتبار ذلك السلوك جريمة في جميع الدول. وعلى الحكومات أن تبلغ المسافرين بمضار هذه الصنعة وبالعبودية القاسية التي ستوقع على الأشخاص الذين يعملون فيها. قد خصصت الحكومة الأمريكية مبلغ ٥٠ مليون دولار لدعم الأعمال الحسنة التي تقوم بها منظمات تنقذ النساء والأطفال من الاستغلال وتوفر لهم الملجأ، والعلاج الطبي وتغرس في نفوسهم الأمل في حياة جديدة. وأحث الحكومات الأخرى على أن تقوم بدورها.

يتعين علينا إظهار طاقة جديدة لمحاربة شر قديم. وبعد انقضاء زهاء قرنين من الزمان على إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ومضى زهاء قرن على وضع نهاية رسمية للعبودية في آخر معاقليها القوية، ينبغي عدم السماح بانتعاش الاتجار بالبشر لأي غرض كان في زماننا.

وتتطلب كل التحديات التي تكلمت عنها في صباح اليوم اهتماما عاجلا ووضوحا أخلاقيا. إن مساعدة أفغانستان والعراق على النجاح لتكونا دولتين حرتين في منطقة آخذة في التحول؛ ووقف سبل انتشار الأشكال العصرية للعبودية وإلغائها من بين المهام الكبرى التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها. وفي كل حالة من الحالات ينبغي إجراء مناقشة دقيقة، وينبغي أيضا اتخاذ إجراءات حاسمة. ولن تحظى نوايانا الحسنة بالمصادقية إلا إذا حققنا نتائج جيدة. والولايات المتحدة، بصفتها دولة من الدول الأصلية التي وقعت على ميثاق الأمم المتحدة، تلتزم بالأمم المتحدة، ونحن نظهر ذلك الالتزام بالعمل لتنفيذ مقاصد الأمم المتحدة المعلنة وبإعطاء معنى لمثلها العليا.

لقد صيغت الوثائق التأسيسية للأمم المتحدة والوثائق التأسيسية لأمريكا وفقا لذات التقاليد. وتؤكد تلك الوثائق، على حد سواء أنه لا ينبغي الإقلال من شأن الإنسان ليصبح موضوعا للسياسة أو للتجارة، لأن كرامته متأصلة في ذاته.

تسعمائة ألف إنسان يباعون ويشترون أو يجبرون على عبور حدود العالم. ومن ضمنهم مئات الآلاف من الفتيات المراهقات وبعضهن في سن الخامسة ممن يقعن ضحية لتجارة الجنس. وهذه التجارة في الحياة الإنسانية تدر بلايين الدولارات في كل سنة، والكثير منها يستخدم في تمويل الجريمة المنظمة.

وهناك شر خاص يكمن في إيذاء واستغلال أبرأ الناس وأضعفهم. ولا يرى ضحايا تجارة الجنس إلا النذر اليسير من الحياة قبل أن يروا أسوأ ما فيها - عالم سري وحشي وخوف موحش. ولا بد من تشديد العقوبة على الأشخاص الذين يتسببون في وجود هؤلاء الضحايا ويربحون من معاناتهم. والأشخاص الذين يشكلون الزبائن في هذه الصنعة يحطون من قدر أنفسهم ويغرسون البؤس في أعماق نفوس الآخرين، والحكومات التي تتسامح بشأن هذه التجارة تتسامح بشأن شكل من أشكال العبودية.

لقد ظهرت هذه المشكلة في بلدي ونحن نعمل على وضع نهاية لها. وينص مشروع قانون الحماية الذي وقعت عليه فأصبح قانونا في هذه السنة، على تجريم أي شخص يدخل الولايات المتحدة أو أي مواطن يسافر إلى الخارج بقصد السياحة الجنسية التي تتعلق بالأطفال. وتحقق وزارة العدل بنشاط في أمر العاملين في مجال السياحة الجنسية ورعاتها، الذين قد يحكم عليهم بالسجن لمدة قد تصل إلى ٣٠ عاما. وبمقتضى قانون حماية ضحايا الاتجار، تستخدم الولايات المتحدة جزاءات ضد الحكومات لمكافحة الاتجار بالبشر.

ويحتاج ضحايا هذه الصنعة إلى المساعدة من أعضاء الأمم المتحدة. ونقطة البدء هي وضع معايير واضحة وتأكيد العقوبة بموجب قوانين كل بلد. وتوجد في الوقت الحاضر بعض البلدان التي تعتبر الاعتداء الجنسي على الأطفال في

الديمقراطية؛ وسنكافح الاتجار بالمخدرات والإرهاب الدولي مكافحة حاسمة.

إن الهجمات الإرهابية التي تقع في أنحاء مختلفة من العالم والتهديدات للسلام في عدة مناطق هيئ مناخا دوليا من عدم الاستقرار وعدم الأمن يقتضي حلولا عاجلة. والإرهاب يتآمر على الديمقراطيات العالمية. والإرهاب يتآمر على صحة الاقتصاد العالمي. والإرهاب يسهم في جعل الفقير أكثر فقراً. وتدين بيرو بشدة الهجوم الإرهابي على مقر الأمم المتحدة في بغداد، وتود أن تشيد إشادة خالصة بجميع الضحايا، خاصة سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام.

ولا يمكننا أن نقبل الإرهاب بوصفه أداة سياسية. وفي حالتنا، ٢٠ عاما من العنف الذي خلفته منظمة سنديرو لومينوسو (الدرب الساطع) هي درس مرير يصعب استيعابه. وطبقا للتقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة، الذي قُدم مؤخرا إلى حكومتنا، أزهقت أرواح الآلاف ووقعت خسائر تتجاوز قيمتها ٣٠ بليون دولار. وهذا التقرير نتيجة قرار سياسي حازم لحكومتنا للتأكد من أن بيرو لن تضطر مرة أخرى إلى مواجهة أعمال إرهابية غير عقلانية.

ويجب أن تكون الحقيقة أيضا وسيلة لمنع الإفلات من العقاب ولتوجيهنا نحو التصالح مع العدالة. وتكافح حكومتنا بحزم الإفلات من العقاب. ولهذا نعتبر أن الهاربين الذين فروا من بيرو عندما أطيح بالنظام الفاسد الذي حكم خلال العقد الماضي ينبغي أن يمثلوا أمام العدالة نظرا لخطورة الجرائم التي ارتكبوها. وسنضمن لهؤلاء الأشخاص إجراء محاكمة عادلة وكل الضمانات الإجرائية الواجبة، ضمن إطار اتفاقية الدول الأمريكية الخاصة بحقوق الإنسان وقانون بيرو.

ولهذا نأمل أن تُراعى طلباتنا لاسترداد المتهمين. إن على الدول الديمقراطية مسؤولية تجنب الإفلات من العقاب.

وتعترف تلك الوثائق، على حد سواء، بقانون أخلاقي يسمو فوق الرجال والدول. وتشير أيضا إلى طريق السلام - السلام الذي يتحقق حينما يصبح الجميع أحرارا. ونحن نؤمن ذلك السلام بشجاعتنا ولا بد أن نتكاتف معا على إظهار تلك الشجاعة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب باسم الجمعية العامة عن الشكر لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد الخاندرو توليدو مانريك، رئيس جمهورية بيرو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية بيرو.

اصطحب السيد الخاندرو توليدو مانريك، رئيس جمهورية بيرو إلى قاعدة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد الخاندرو توليدو مانريك، رئيس جمهورية بيرو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس توليدو مانريك (تكلم بالاسبانية): ليس لدي أي شك في أن تعددية الأطراف هي أفضل أداة لمواجهة التحديات العالمية، فضلا عن ضمان السلام والأمن الدوليين. ومن أجل هذا السبب، لا يمكن الاستغناء عن الأمم المتحدة.

ويجب أن تكون جميع الدول الأعضاء مقتنعة بتعزيزها، والإسهام في إحيائها المؤسسي وإصلاحها. فوجود أمم متحدة تم إصلاحها، سنواصل مكافحتنا للفقير؛ وسنحافظ على جدول الأعمال العالمي للتنمية؛ وسندعم

بدون خفض مستوى الفقر. ويجب علينا أن نكون مبدعين وشجعان حتى نكفل وفاء متطلبات قطاع رأس المال بتوقعات الشعب.

في العام الماضي وأمام هذه الجمعية، ألقى الضوء على الحاجة إلى الدفاع عن الديمقراطية ضد تقلبات السوق من خلال إنشاء آليات مالية مبتكرة، وقلنا إن الوقت قد حان لبناء توافق عالمي جديد في الآراء لإعادة التأكيد على الديمقراطية وإعادة تقييم التنمية في ظل عدالة اجتماعية. ومنذ ذلك الحين، مافتتت بيرو تطلق سلسلة من المبادرات في هذا الصدد. ففي أيار/مايو الماضي، وافقت ١٩ بلدا ديمقراطيا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أعضاء مجموعة ريو - التي أشرف برئاستها - على وثيقة هامة نسميها توافق آراء كوسكو. وتضم هذه الوثيقة أربع مبادرات من بيرو بشأن الآليات المالية المبتكرة التي تسمح لنا بتمويل الحكم الديمقراطي في المنطقة؛ وزيادة الاستثمار العام في الطرق والمستشفيات والمدارس؛ وتهيئة فرص العمل؛ ودعم الاستثمار الخاص.

وبالنسبة لأحد هذه المقترحات، قررنا في آب/أغسطس الماضي مع رئيس البرازيل، لويس ايناسيو لولا دا سيلفا، العمل معا على مشروع لإنشاء هيئة للهياكل الأساسية في أمريكا الجنوبية، تعمل بوصفها وكالة ائتمانية لتيسير تمويل المشروعات الاستثمارية من أجل تكامل أمريكا الجنوبية.

وإنني على ثقة بأنه من الممكن تكرار التجربة في أماكن أخرى من العالم.

وبالمثل، وقعنا مذكرة تفاهم بشأن التكامل المادي والاقتصادي لتحريك ثلاثة محاور للتكامل الإنمائي - في بيرو وبوليفيا والبرازيل والإكوادور - على طريق التكامل في أمريكا الجنوبية. ونتيجة لذلك، وقعت بيرو اتفاقا سيؤدي

وفي هذا الصدد، تود دولة بيرو في هذه الجمعية أن تشكر بلدا صديقا أعلنت قرارها باحتجاز أي شخص مدرج في قائمة المتهمين المطلوب تسليمهم إذا دخلوا أراضيها.

إن الفقر والإقصاء الاجتماعي والأيدولوجيات المتطرفة من بين أسباب الأزمات الراهنة. وآمال بلداننا في أن تصبح جزءا من عولمة شاملة للجميع هي آمال غير مثمرة. فرغم بعض المنجزات على الصعيد الدولي، توجد فجوة متسعة تحتاج إلى التضييق إذا أردنا بناء مثل هذه العولمة الشاملة للجميع. ففي حالة بيرو على سبيل المثال، ورغم البيئة الدولية غير المؤاتية، نما الاقتصاد في العام الماضي، بمعدل يزيد عن ٥ في المائة، وهو أحد أعلى المعدلات في أمريكا اللاتينية. وكان معدل التضخم أقل من ١ في المائة، وارتفع الاحتياطي الدولي إلى أعلى مستوياته حتى الآن، ووصلت الصادرات إلى أرقام غير مسبوقه.

ولكن علينا أن نسلم بأن هذه المؤشرات غير كافية لجعل المواطنين العاديين يشعرون بثمار هذه المنجزات الاقتصادية الصغيرة في أوضاعهم المالية. ومن الضروري اليوم أن يحقق الاقتصاد العالمي متوسط نمو سنوي بمعدل ٦ إلى ٧ في المائة إذا أردنا خفض مستوى الفقر وتهيئة فرص العمل. وإذا حققنا نحن في العالم النامي، خاصة في أمريكا اللاتينية، نموا بمعدل ٦ أو ٧ في المائة، سيكون هذا بالكاد كافيا لاستعادة دخل الفرد الذي كان قائما في عام ١٩٧٠. فلا بد أن نحقق نموا كافيا بأسرع ما يمكن. ولا يمكن للفقراء أن ينتظروا ١٥ عاما أخرى حتى تنمو اقتصاداتهم بطريقة مستدامة تخفض حدة الفقر.

والحكم الديمقراطي في أمريكا اللاتينية يواجه خطرا. فلا شك أن هناك علاقة متبادلة بين صحة الاقتصاد العالمي والإدماج الاجتماعي والحكم الديمقراطي. ولا يمكن لزعماء العالم أن يغضوا الطرف عن ذلك. فلا يوجد حكم ممكن

في الأشهر القليلة القادمة بغية تحقيق الأهداف التي حددت في الدوحة، والتي وضعت التنمية في موقع متميز على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية.

إن علينا واجبا يتمثل في بناء مجتمع أكثر عدالة وأمانا وإنسانية. ولهذا السبب أطلب من الأمم المتحدة ومن صديقنا نصير السلام العظيم الأمين العام كوفي عنان، استعمال سلطتيهما ومقاميهما العظيمين للترويج في إطار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية، لإجراء مناقشة واسعة بشأن الآليات المالية المبتكرة التي ستمكّن من تمويل الحكم الديمقراطي الرشيد في المنطقة؛ وزيادة الاستثمار العام في المدارس والمستشفيات والطرق، وإتاحة فرص العمل والترويج للاستثمار الخاص. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله أن تصبح العولمة شاملة، وأن يعزز الحكم الرشيد.

أدعو الرب أن يبارك السلام في العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بيرو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ألكاندر تو ليدو مانريك، رئيس جمهورية بيرو إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جاك شيراك، رئيس جمهورية فرنسا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس الجمهورية الفرنسية.

اصطحب السيد جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أرحب باسم الجمعية العامة في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد

إلى إنشاء منطقة تجارة حرة مع بلدان المخروط الجنوبي. ومن هذا المحفل الدولي، نود أن نؤكد مجدداً أن تلك الجهود والإنجازات في مجال التكامل تمثل خطوات حاسمة تجاه بناء مجتمع للأمم أمريكا الجنوبية. ومع ذلك، أود أن أشير إلى أنه، فيما وراء القرارات التي قد يتخذها بلدان أو أكثر في المنطقة دون الإقليمية، سيكون من الأساسي للمجتمع الدولي أن يلتزم بالمبادرات الناجمة عن ممارسة التفكير الجماعي.

تشعر البلدان النامية بالقلق إزاء الزيادة المزعجة في مجال التعرض للمخاطر الخارجية الناجمة عن عدم استقرار التدفقات المالية وتأثيرها على مستويات الاستثمار والنمو الاقتصادي في منطقتنا. وتلاحظ تلك البلدان أيضا بوجود الإجراءات الحمائية في مجال التجارة، ولا سيما من جانب البلدان الصناعية. وأود أن أكون صريحا في هذا الصدد، إننا نطلب من البلدان المتقدمة النمو ألا تطالبنا بفتح أسواقنا بينما هي تحمي منتجاتها بتقديم دعم يبلغ بلايين الدولارات كل عام، ولا سيما في القطاع الزراعي. ولم تعد بلداننا تطبق تحمل العلاقات غير المتكافئة في مجال التجارة. وقد حان الوقت لتشديد طريق تجاري سريع ذي اتجاهين يتسم بقدر أكبر من الشفافية والقدرة على التنبؤ. إننا نطالب بفتح أسواقنا في القطاع الزراعي بينما لا تزال هناك بلدان تستثمر بلايين الدولارات يوميا لدعم منتجاتها. لا تطالبونا بممارسة شيء لا تمارسونه أنتم أنفسكم. وبلداننا تعي أنه يتعين علينا أن نكون قادرين على المنافسة، ولكن يجب أن نشيد ذلك الطريق التجاري السريع ذي الاتجاهين.

ويساور بيرو القلق على نحو خاص إزاء النتائج السلبية التي تمخض عنها المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود مؤخرا في كانكون، والذي، على الرغم من إحرازه بعض التقدم، لم يتمكن من تحقيق توافق في الآراء. وهناك رغبة مستمرة في تحقيق تعددية الأطراف والتجارة الحرة في بيرو ولذلك تأمل أن تكون هناك عودة للمفاوضات

وتعدد الأطراف أمر عصري، وذلك لأنه وحده الذي يجعل في الإمكان فهم المشاكل العصرية فهماً شاملاً مع الإمام بكل ما تتسم به من تعقيد.

واسمحوا لي أولاً بأن أتطرق إلى تسوية الصراعات التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

في العراق، لا غنى للاستقرار والتعمير عن نقل السيادة للعراقيين، فهم الذين يجب أن يتحملوا وحدهم المسؤولية عن مصيرهم. وللأمم المتحدة أن تقرر إعطاء الشرعية لتلك العملية. كما أن للأمم المتحدة أن تقرر المساعدة في نقل المسؤوليات الإدارية والاقتصادية تدريجياً إلى المؤسسات العراقية، وفقاً لجدول زمني واقعي، وأن تعين العراقيين على وضع دستور وإجراء انتخابات عامة.

وأخيراً، للأمم المتحدة أن تقرر أن تنيط ولاية بقوة متعددة الجنسيات، يقودها بطبيعة الحال أكبر المساهمين بالقوات، أي الولايات المتحدة، لضمان أمن العراق وكل من يساعدون في إعادة بناء البلد.

وبهذه الطريقة سيضع المجتمع الدولي والشعب العراقي معاً باتحادهما حول مشروع مشترك نهاية للعقود الأليمة التي مر بها تاريخ هذا البلد العظيم.

وفي الشرق الأوسط، الذي ينتهبه اليأس والكراهية، لن يمهّد الطريق إلى تسوية عادلة وشاملة سوى اتسام كلا الجانبين بإرادة سياسية قوية لإنفاذ القانون على النحو الذي تنص عليه الأمم المتحدة.

ويجب أن يستعيد المجتمع الدولي دينامية تعمل من أجل السلام. ويجب أن ينخرط في تنفيذ خارطة الطريق. وينبغي أن يشكل هذا التنفيذ هدفاً لاجتماع اللجنة الرباعية المقبل، المقرر عقده على المستوى الوزاري. وترى فرنسا أن فكرة إنشاء آلية للرصد ما زالت ذات صلة كما كانت

جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس شيراك (تكلم بالفرنسية): كان سيرجو فييرا دي ميلو مفخرة للأمم المتحدة. وهو إذ قُتل في ١٩ أيلول/سبتمبر مع زملائه، سيظل في ذاكرتنا. فلنخصص هذه الدورة لذلك الخادم العظيم للعالم وللسلام.

لقد خرجت الأمم المتحدة من فورها من واحد من أخطر التحديات في تاريخها. وكان احترام الميثاق واللجوء إلى استعمال القوة في لب المناقشة. وقد قوضت الحرب، التي شنت من دون إذن من مجلس الأمن، النظام المتعدد الأطراف.

وبعد أن توصلنا إلى تفاهم بشأن تلك الأزمة، يمكن لمنظمتنا الآن أن تمضي قدماً؛ لأنه في هذا المحفل بالذات - الذي يمثل بوتقة الانصهار للنظام العالمي - يجب أن نضطلع بمسؤولياتنا تجاه عالم اليوم وأيضاً تجاه الأجيال القادمة.

ولا يستطيع أحد في عالم مفتوح أن يعيش في عزلة، ولا يستطيع أحد أن يتصرف بمفرده باسم الجميع ولا يستطيع أحد أن يقبل الفوضى المتمثلة في مجتمع بلا قواعد. ولا بديل عن الأمم المتحدة. ولكن لكي يواجه هذا الخيار الأساسي، كما يعرب عنه الميثاق، تحديات اليوم، فهو يتطلب إصلاحاً واسع النطاق لمنظمتنا.

وتعدد الأطراف أمر حاسم، لأنه يكفل مشاركة الجميع في إدارة شؤون العالم. وهو ضمان للشرعية والديمقراطية، خاصة حين يلزم اتخاذ قرارات تتعلق باستخدام القوة أو بوضع معايير عالمية.

وتعدد الأطراف أمر فعال. فقد أتاح لنا في مونترية وجوهانسبرغ أن نتجاوز المواجهة بين الشمال والجنوب وأن نفسح الطريق لعقد شراكات واعدة، ولا سيما مع القارة الأفريقية.

سنستطيع عوامة التضامن، كما تطلب شعوبنا، رداً على عوامة الاقتصاد التي لا مفر منها؟

نحن متفوقون على الأهداف. ونحن ملتزمون بأهداف الألفية. ولكن الحافز السياسي القوي ما زال ضرورياً لكي نحقق تلك الأهداف. وأقترح أن يجتمع رؤساء الدول والحكومات في نيويورك عام ٢٠٠٥ لإجراء استعراض مبدئي للتقدم المحرز. وأرجو أن تؤكد دورة الجمعية العامة الحالية إصرار الدول على التغلب على الفشل في كانكون وعلى كفاءة نجاح جولة الدوحة الإنمائية.

ولكي تضطلع الأمم المتحدة بالمهام المسندة إليها وتعالج أوجه القصور الصارخة التي تعاني منها، يجب عليها أن تتطور. وأرى أن تهدي في ذلك بثلاثة شعارات هي: الديمقراطية والسلطة والفعالية. وقد تحقق بعض التقدم بفضل الأمين العام، وبدأت طرق جديدة تتكشف. وعلى الدول الآن أن تقرر المضي قدماً للأمام دون مزيد من اللغط وأن تضع حداً للنتائج الضارة التي تترتب على الجمود فيما يتعلق بالإصلاحات.

وتعاني الأمم المتحدة من الضعف الحالي الذي تتسم به الجمعية العامة. ومع ذلك فهنا ينبغي تنظيم المناقشات وصياغة توافق في الآراء بشأن حلول المشاكل الكبرى. ويجب أن يُستعاض عن ثقافة المواجهة بثقافة للعمل الرامي إلى تحقيق أهدافنا المشتركة، التي ينبغي أن نحددها معاً.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن على عاتق مجلس الأمن. ولذلك فمن الضروري لشرعيته أن تتجلى في تكوينه حالة العالم. ويجب زيادة عدد أعضائه ليضم إلى صفوفه أعضاء دائمين جددًا، لأن وجود البلدان الكبرى ضروري. ويخطر ببال فرنسا بطبيعة الحال ألمانيا واليابان، ولكنها تفكر أيضاً في بعض بلدان الصدارة في آسيا وأفريقيا وأمريكا. كما يلزمنا أيضاً عدد جديد من الأعضاء

دائماً، وأن عقد مؤتمر دولي يمثل هدفاً يتعين تحقيقه بأسرع ما يمكن.

وبالنظر إلى حالة التوتر الراهنة، تناشد فرنسا الطرفين ألا يستسلما لإغراء اختبار القوة والتزام جانب التطرف العقيم.

ومن التحديات الرئيسية الأخرى مكافحة الإرهاب الدولي. وقد قطعت هذه الحرب شوطاً، برعاية مجلس الأمن وفي سياق معاهداتنا. فقد تَبَتَّت فظاعة ١١ أيلول/سبتمبر عزمنا المشترك. إذ أن هذا الخطر يتهدد ديمقراطياتنا ومجتمعاتنا في الصميم. ونحن نستخدم القوة لمكافحة الإرهاب، غير أن ذلك لا يكفي. فسيبرز من جديد المرة تلو المرة إذا سمحنا للتطرف والتعصب بالازدهار، ولم ندرك أنه يلتمس مبرراته في صراعات العالم الباقية بلا حل وفي اختلال التوازنات الاجتماعية.

وبالنظر إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل، نعرب عن رفضنا سياسة الأمر الواقع. ويجب أن نوحّد صفوفنا لضمان الطابع العالمي للمعاهدات وفعالية نظم عدم الانتشار. ولكي نكفل الامتثال، لا بد أيضاً من أن نطور وسائلنا في العمل. وقد اقترحت فرنسا إنشاء فرقة دائمة من المفتشين تخضع لسلطة مجلس الأمن. فلنعتد دفعة جديدة لهذه السياسة. ولنعقد مؤتمر قمة لمجلس الأمن نحدد فيه خطة عمل حقيقية للأمم المتحدة في مناهضة الانتشار.

ولنطالب الآن بأن تفكك كوريا الشمالية برامجها العسكرية بشكل كامل قابل للتحقق وغير قابل للرجوع عنه. ولنطالب إيران بالتوقيع على اتفاق ضمانات نووية معزز مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون شروط، ودون تأخير.

وتمثل التنمية المستدامة تحدياً آخر، لأن نصف البشر يعيشون في ظروف من انعدام الأمن أو الفقر المدقع. فهل

والفعالية رهن بزيادة الموارد المالية أيضا. وفرنسا تدعو إلى إحداث تغييرين.

أولا، لا بد من عكس الاتجاه إلى زيادة الإسهامات الطوعية على حساب الإسهامات الإلزامية، وإلا، ستكون الأمم المتحدة منظمة تعمل على حسب الطلب، وهذه رؤية بالية ووخيمة العاقبة.

ثانيا، لا بد لنا من المضي قدماً في تعبئة الموارد من أجل التنمية والمساعدات الإنمائية. وتود فرنسا أن تتمكن بحلول عام ٢٠١٢، من الوفاء بهدف تخصيص ٧,٠ في المائة للمساعدات الإنمائية الرسمية. لكن من الواضح أن هذا الجهد، مع ما يقدمه الاتحاد الأوروبي من مساعدات، لا يكفي لتعبئة الموارد اللازمة لتمويل أهداف الألفية كل سنة. ولذلك، تؤيد فرنسا المفهوم الإبداعي المتمثل في إنشاء مرفق مالي دولي. وأود أيضا لو بحثنا على وجه السرعة وبواقعية فرض ضرائب للتضامن الدولي، وهي نوع من الضرائب تُفرض على الثروات التي تتحقق نتيجة للعولمة ولصالح التنمية.

وبغية إحراز تقدم بشأن هذه المسائل، فإنني أؤيد تماما ما تتجه إليه نية الأمين العام من تشكيل لجنة من الحكماء المستقلين من الرجال والنساء مهمتها تقديم الاقتراحات.

وفي مواجهة الخطر الذي يُشكله عالم بلا نظام، مما سُسِّلَ للعنف، علينا أن نعمل من أجل إرساء حكم القانون الدولي. وفي مواجهة الإجحاف ومعاناة العالم من أوجه التفاوت الآخذة في الاتساع - رغم أن عالمنا لم يكن مطلقا بهذا المستوى من الثراء في يوم من الأيام - لا بد لنا من الاعتصام بالتضامن. وفي مواجهة فوضى عالم تهزه الكوارث الإيكولوجية، ينبغي أن ندعو إلى تقاسم المسؤوليات والالتفاف حول برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

المنتخبين، لكي نجعل المجلس أكثر تمثيلاً حتى مما هو عليه. ويلزمنا جميعاً، بما يوفره الأعضاء الخمسة الدائمون من حافز حاسم، أن نستأنف المناقشات، مدركين لأهميتها بالنسبة للجميع.

وينبغي أن يصحب هذا الإصلاح تعزيز سلطة المجلس. فالجلس هو الذي ينبغي أن يضع الحدود فيما يتعلق باستعمال القوة. ولا يمكن لأحد أن يزعم لنفسه الحق في استعمال القوة بشكل انفرادي ووقائي. وفي مقابل ذلك، يجب أن نطمئن الدول في مواجهة الأخطار المتزايدة إلى أن تحت تصرف المجلس الوسائل الملائمة للتقييم والعمل الجماعي، وأن لديه إرادة الفعل.

ونحن جميعاً ملتزمون بسيادة الدول. ولكن يمكن الحد من نطاق هذه السيادة، بل ينبغي ذلك، في حالة ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ومجلس الأمن عاكف على اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه، وتؤيد فرنسا هذا التطور.

ومن جهة أخرى، فإن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية تُقَمَعُ بفعالية أكبر من خلال إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ذات الولاية القضائية العالمية. ولا بد أن تُشفَع هذه الخطوة التاريخية بتعزيز مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، مع هيبته للاضطلاع بواجباته ومهمته.

إننا ندرك الآن أن العولمة تقتضي حكما اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا أقوى. وتحقيقا لذلك الغرض، تقترح فرنسا إنشاء محفل سياسي جديد يعبر عن الحالة الاقتصادية الراهنة في عالم اليوم بكل تنوعها. يكون ذلك المجلس مسؤولا عن توفير الزخم الضروري للمؤسسات الدولية، وتحسين التنسيق فيما بينها، والتنبؤ بالمشاكل العالمية ومعالجتها بمزيد من الفعالية.

الرئيس أوروسيمال (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أعتنم هذه الفرصة لتهنئتك على انتخابكم. إن حكومة بلدي ليثلج صدرها الاعتراف بقدراتكم، خاصة وأنتم من أبناء الجزر، مثلنا. ونحن على ثقة من أنكم ستقودون أعمال هذه الهيئة بنفس الكفاءة العالية التي أبدأها سلفكم المتميز، السيد يان كافان ممثل الجمهورية التشيكية.

وقبل أن أمضي في حديثي، لا بد لي أن أتوقف متذكرا في خشوع الذكرى الثانية للهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. إننا نُكرّم ذكرى كل من فقدوا أرواحهم. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تعازينا في الخسارة الفادحة في الأرواح التي وقعت مؤخرا في مقر الأمم المتحدة في بغداد.

إنني ممتن لحصولي على شرف المثل أمام هذه الهيئة لأول مرة بصفتي رئيسا لولايات ميكرونيزيا الموحدة. ولدينا شعور عمق بمسؤولية الانضمام إلى الدول الممثلة هنا للعمل من أجل عالم أفضل لكل الشعوب.

في السنوات العديدة الماضية، انصب جانب كبير من المناقشات هنا وفي أماكن أخرى على التحديات السياسية في جميع أنحاء العالم. وبعد ١١ أيلول/سبتمبر، لم يعد يثير الدهشة أن تحظى هذه التحديات بنصيب الأسد من اهتمامنا جميعا. ونحن في ولايات ميكرونيزيا الموحدة نبقى ملتزمين باستتصال الإرهاب بجميع أشكاله، وسنستمر في القيام بالدور المتاح لنا في سياق كفاح العالم لبلوغ هذا الهدف.

ومع ذلك، فإن التحديات التي تتعرض لها البيئة والتنمية المستدامة، والتي استحوذت على الكثير من اهتمامنا خلال التسعينيات لم تختف بعد. وبالرغم من طابع العجلة الذي تتسم به مطالب ملحة كثيرة اليوم، فهي تظل تحديات لا يسع المجتمع الدولي أن يعلقها. ونحن لا نستطيع أن نعلقها

وفي مواجهة همجية عالم يعج بازدرء الحقوق الأساسية، وتتهدد فيه سلامة الإنسان، وتتلاشى منه الشعوب الأصلية - وهي وريثة تراث لا يعوض - في ظل حالة من الصمت وعدم الاكتراث، لا بد من الالتزام بما تمليه الأخلاق. وفي مواجهة خطر تصادم الحضارات، في نهاية المطاف، لا بد من الإصرار على المساواة في منزلتة الثقافات، واحترام التنوع وإعلاء شأن الحوار.

ومن خلال الميثاق الذي اعتمد باسم شعوب الأمم المتحدة، أكد الآباء المؤسسون على إيمانهم بهذه المثل. وعلينا أن نكون أهلا لها. فلنجعل الأمم المتحدة في صميم هذه الديمقراطية الكوكبية الضرورية للغاية في يومنا هذا وفي عصرنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الفرنسية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جوزيف أوروسيمال، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

اصطحب السيد جوزيف أوروسيمال، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيد جوزيف أوروسيمال، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، في الأمم المتحدة، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

فورية. وأنا أقول للجمعية بكل احترام أن التعددية المعتادة لا تنهي العمل.

وقبل أن أسترسل، ينبغي لي القول إن أبناء ميكرونيزيا يتمتعون اليوم بمستوى معيشة أحسن كثيرا مقارنة بالظروف التي كانت سائدة عندما عرفنا الاقتصاد العالمي قبل أقل من خمسين عاما. ومع ذلك، لا يزال أمامنا طريق طويل علينا أن نقطعه قبل أن تتمكن من الوصول حتى إلى مستويات البلدان النامية المتوسطة النجاح، ناهيك عن العالم الصناعي.

وإذ أقول هذا عن مصاعب بلدي، لا بد أن أضيف أننا لسنا وحدنا بأي حال من الأحوال. ولذلك، نقف مع البلدان النامية في كل مكان، ونؤيد تأييدا تاما المواقف التي أعرب عنها هنا صاحب الجلالة ملك المغرب بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ودولة رئيس وزراء موريشيوس، بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

ويجب علينا جميعا أن نعمل أكثر مما عملنا. ومن ناحيتنا، الدول الجزرية الصغيرة النامية بحاجة إلى ضمان أننا نؤدي التزاماتنا ونفي بتعهداتنا للمجتمع العالمي. نحن لسنا مجرد متضرعين؛ إن لدينا أدوارا نضطلع بها. وقد قطع بلدي على نفسه تعهدات بتحمل المسؤولية البيئية بما يتمشى مع قدرتنا. وتعدنا بتحمل مسؤولية متزايدة بالنسبة للمساعدة الإنمائية والرقابة عليها. وعقدنا العزم على بناء قدرتنا لنحكم بشكل أكثر فعالية ولتزيد التفاعل الإقليمي.

وأعتقد أنه ينبغي لكل البلدان النامية أن تستكشف كيفية تعبئة مواردنا المحدودة، على المستوى الفردي والمستوى الجماعي، حتى ونحن نسعى إلى الحصول على المساعدة. وفي ذلك الصدد، أسترعي انتباه الجمعية إلى إعلان محفل جزر المحيط الهادئ الذي صدر هذا العام في أوكلاند بنيوزيلندا. إنه دلالة على نوع التعاون الإقليمي الذي أشجع

لأنها جزء لا يتجزأ من تحد أمني عالمي النطاق، خصوصا على المدى الطويل.

وما من جزء في عالمنا بمنأى عن الطائفة الواسعة من التهديدات الأمنية الأساسية. والحرب والإرهاب ليسا سوى عاقبتين لأسبابهما العميقة الجذور: الفقر، والظلم الإنساني، ومؤخرا جدا، التدهور البيئي. وهذه الأمور كثيرا ما تُناقش في سياق أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان في العالم، لكني أناشد الجمعية ألا تتغاضى عن حقيقة أن هذه الأمور تفرض نفسها أيضا على الدول الجزرية الصغيرة النامية.

والضعف الفريد من نوعه الذي تتسم به دولنا الجزرية أمام جميع تلك الويلات معترف به على نطاق واسع. ومع هذا، فإن التقييمات الدولية للتهديد لا يتبعها في كثير من الأحيان تخصيص واقعي للموارد للأماكن الأكثر بعدا - والتي هي أيضا أكثر ضعفا - حيث تجد التهديدات التي يتعرض لها الأمن العالمي في أغلب الأحيان أصولها فيها أو تسعى للجوء إليها. وأنا أؤكد للجمعية أنه ظل تجاهل منطقة جزر المحيط الهادئ قائما لوقت طويل.

لقد رحبنا بمبادرة المجتمع الدولي للتصدي لتلك المشاكل والمشاكل الإنمائية ذات الصلة خلال مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. لكننا عدنا إلى ديارنا، ولا نزال نجد أنفسنا نناضل بنفس القدر الذي كنا نفعله من قبل من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية. وبينما تُدفع ذكريات جوهانسبرغ إلى الخلف بفعل ما تبدو أزمات أكثر إلحاحا، بدأت شعوبنا تطرح أسئلة عن هذه العملية. إنها تسأل عما إذا كانت المناقشة المتكررة للاستراتيجيات الإنمائية التقليدية في سلسلة مطولة من مؤتمرات القمة توفر أفضل السبل لتحقيق أهداف إنمائية حقيقية. ويجب علينا أن ندرس هذه الأشياء بوعي أوسع. فالتهديدات عديدة، وهي

وبالرغم من أفضل جهودنا، لا نزال نواجه الطائفة الكاملة من التهديدات التي تتعرض لها بيئتنا الطبيعية. وتلك التهديدات لا تختفي. وفي الحقيقة، كان النجاح الذي أحرزه المجتمع الدولي على نطاق عالمي ضئيلا في وجه مطالب ملحة أكثر بكثير من ذي قبل. وقد نقول لأنفسنا إن أية نتائج كارثية يمكن أن تقع في المستقبل، لكننا لا نستطيع أن نعمل إلا في الوقت الحاضر. إننا بالتحديد نصنع قرارات - أو نفشل في صنع قرارات - تتعلق بحياة من لم يولدوا بعد.

إن إحدى أوضح حالات الطوارئ الراهنة ظهرت جليا في بياناتنا أثناء المناقشة العامة كل عام منذ أصبح بلدنا عضوا في الأمم المتحدة؛ وأشير هنا إلى ضرورة العمل الدولي العاجل لمكافحة تغير المناخ. وللأسف، لا يمكنني أن أتكلم باهتمام أقل هذا العام. ونداءاتنا يجب أن تُصبح أكثر إلحاحا. وفي الوقت الذي نتكلم عن حروب كثيرة، هناك أيضا الحرب ضد تغير المناخ - وهي حرب لا يسع البشرية أن تخسرها.

وأنا أعلم أنكم، سيدي الرئيس، تدركون إدراكا كاملا أكثر من الكثيرين، أنه بالنسبة لأسرتي ولي، مسألة تغير المناخ حقيقة راهنة. وجزيرتي، وولبي، في ولاية ياب، جزيرة مرجانية ليست فيها منطقة تعلو أكثر من مترين عن مستوى سطح البحر. وقد زادت العواصف تواترا وشدة في منطقتنا منذ بعض الوقت.

لقد شهد بلدنا خلال السنة الفائتة ثلاثة أعاصير استوائية كبيرة، فضلا عن عواصف مدمرة أخرى. وقد أدى أحدها إلى انهيارات وحلية ضخمة في الجزر المرتفعة بولاية تشوك أسفرت عن مصرع ٥٠ شخصا. وفي ولاية ياب، أدت إحدى العواصف مؤخرا إلى جرف مدفن كبير بالغ القدم. ولم يسبق مثيل لهذه أو غيرها من الحوادث التي

عليه هنا. فعلى سبيل المثال، اتفقنا في المحفل هذا العام على بيان هام وشامل للمبادئ الأساسية للقيادة الحكومية السليمة، وقد اعترف به الجميع. واعتقد أنه يستحق أن تدرسه الجمعية بعناية. وأولى زعماء المحفل اهتماما جادا أيضا للتحديات التي تفرضها عناصر إجرامية دولية تنجذب إلى منطقتنا. وهي تنجذب جزئيا بفعل وضعنا الذي يتمشى مع مقولة "البعيد عن العين بعيد عن الذاكرة". وقد اعترف في المحفل بأنه، نظرا لقيودنا على المستوى الفردي، لا يمكننا أن نواجه تلك التحديات إلا عن طريق العمل الإقليمي الجماعي.

إننا نرى أيضا الآن، أكثر من أي وقت مضى، مناطق بأكملها من العالم مهمشة في الاقتصاد العالمي، كما شهدنا الانهيار المحزن لاجتماعات منظمة التجارة العالمية مؤخرا. ولقد تم فعليا تجاهل بعض البلدان مما أدى إلى تدهور الظروف الاجتماعية والسياسية فيها بشكل حاد.

ونسلم على نحو أكثر تواترا لفظ "دولة فاشلة". وهذا ليس له تعريف واضح، لكنه استخدم أحيانا لتبرير تدخل خارجي. وهذا قد يكون ضروريا في ظل بعض الظروف، ولكن من مصلحة الجميع ألا تحدث تلك الظروف في المقام الأول. وأنا أؤكد أن أسباب أي فشل مزعوم يمكن ردها إلى ما وراء حدود البلد التعيس الحظ الذي يطلق عليه هذا الاسم.

لقد حان الوقت لننظر نظرة جديدة إلى السلم والأمن الدوليين. فلا يمكن بعد الآن أن تتواجد المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عالم متواز، بعيدا عن الاعتبارات الجغرافية - السياسية. فالروابط أصبحت واضحة جدا، كما تؤكد الاستنتاجات المثيرة للجزع الواردة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذا العام بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

الدولي الذي يعزى جزئيا إلى إمكانات استغلال هذه الموارد في الأغراض التجارية. إننا نقدر هذه الفرص، ونحن مصممون على الاحتفاظ بحقوقنا القانونية في أي عملية لاستغلال هذه الموارد.

لكننا في الوقت نفسه نقدر قيمة هذه الشعب بوصفها سدودا طبيعية تحول دون ثورة البحر، وموتلا موارد بحرية تتجاوز إلى حد بعيد خيرات الصيد العادية المتوافرة يوميا. فقيمتها تتجاوز كونها موردا طبيعيا، إذ أنها تشكل عصب الحياة بالنسبة للعديد من البلدان الجزرية. من هنا، وجب العمل على عكس مسار التدهور الخطير الذي يطال الشعب المرجانية في العالم بأسره.

لقد عانت سوق موردا الاقتصادي الأساسي المتمثل في سمك التن تراجعا ملحوظا في السنوات الأخيرة. وتعرض أنواع وعناصر أساسية أخرى من النظام البيئي للمحيط الهادئ أيضا لخطر الهلاك أكثر من أي وقت مضى. وسوف تخوض ولايات ميكرونيزيا الموحدة حملة إقليمية ودولية من أجل وضع سياسة جريئة لحماية الموارد البحرية.

إن بلدنا المحاط من كل جانب بمياه المحيط يعاني من شح في المياه العذبة على نحو يعرض هذا المورد وإمكانية الوصول إليه للخطر. إننا نعتمد على مياه الأمطار وتجمعها في ثانيا جزرنا المرجانية. وكل قطرة من هذه المياه تتسم بقيمة كبيرة إلى درجة أننا اعتدنا القول إن حياة هشّة كحياة الطفل إنما تشبه قطرة ندى على ورقة قلقاس، تمسكها بنعومة كيلا تترلق من بين أصابعك.

قد يستغرب أعضاء الجمعية أن تكون جزر المحيط الهادئ - التي تصورها المخيلة العامة بمثابة جنة - أكثر قلقا حيال الجفاف منه حيال أي خطر طبيعي آخر، بما في ذلك الأعاصير الاستوائية. إن الأخطار التي نواجهها لا تقتصر على فساد مياهنا العذبة ومحاويلنا الغذائية بفعل المياه المالحة

وقعت مؤخرا في ولاياتنا الأخرى. إن كياننا وطموحاتنا كشعب يتهددها خطر جسيم سببه تغير المناخ العالمي.

إن العالم بأسره، وقد تأكد الآن من حقيقة أزمة التغير المناخي، لديه في الوقت نفسه أدلة قاطعة على أن النشاط البشري هو الذي يكمن في أساس الزحف المطرد لهذه الظاهرة المعاكسة. بيد أن بعض الجهات المسؤولة عن أسوأ مصادر التلوث في البلدان الصناعية تولي أولويتها القصوى لحماية المصالح الضيقة. وهي تتعمد تأجيل القيام بأي تحرك فوري لازم للشروع في عكس مسار التغير المناخي المدمر.

لقد تضمنت الاتفاقية الإطارية اتفاق جميع الأطراف على أن تكون الجهات المسؤولة عن هذه المشكلة سباقة إلى حلها. وأنا أسأل اليوم: أين هو هذا السبق؟

إن من المؤسف تماما أن يكون بعض الدول قد حول بروتوكول كيوتو - الذي يشكل إنجازا إيجابيا - إلى هدف سياسي بل إلى شعار تستغله الجهات المسؤولة عن أسوأ مصادر التلوث لمصلحتها. فهذا الصك لا يمثل في الواقع سوى خطوة أولى متواضعة يجب اتباعها بإجراءات أخرى صارمة إذا ما أريد للحرب التي نخوضها في مواجهة التغير المناخي أن يكون لها أثر فعال يذكر. إن موقف الأزدراء الذي يديه بعض البلدان حيال البروتوكول سيؤدي حتما إلى انهيار الاتفاقية الإطارية برمتها في حال استمر الوضع الراهن على حاله. إن بروتوكول كيوتو يجب أن ينفذ دون مزيد من الإبطاء. ولا يجوز للدول الصناعية الكبرى الاستمرار في تكرار دعاء القديس أغسطينوس إذ قال: "ربي اجعلي خادما لك، ولكن بعد حين".

ولما كان سكان بلدنا يعيشون في وئام كامل مع الطبيعة، فإننا نواجه سلسلة من القضايا البيئية الملحة الأخرى. فشعبنا المرجانية تجتذب جانبا كبيرا من الاهتمام

إننا نحیی القرار بعقد مؤتمر للمتابعة في موريشيوس في ٢٠٠٤، ونتطلع إلى رؤية تقييم صريح للتقدم الذي تم أو لم يتم إحرازه في تنفيذ خطة عمل بربادوس على مدى السنوات العشر الماضية. ويحدوني الأمل أن يتيح مؤتمر موريشيوس الفرصة للتعويض عن الزخم الضائع.

إن هذه السنة تشكل علامة بارزة بالنسبة لبلدنا. فقد مرت ١٧ سنة على علاقتنا السياسية بالولايات المتحدة في فترة ما بعد الوصاية. وقد تكلفت هذه الفترة، بجميع المقاييس، بالنجاح، إذ لم يشهد التاريخ من قبل محاولة لإقامة علاقة ارتباط على هذا النطاق.

وإنه ليسرني أن يكون كل من بلدي وشريكنا الإنمائي المتمثل في الولايات المتحدة قد رأى ملائمة مواصلة هذه العلاقة في المستقبل، حيث تم تعديل المعاهدة المبرمة بين بلدينا والمعروفة باتفاق الارتباط الحر. ونحن، إذ يسرنا النجاح الذي يمثله هذا التجدد في العلاقة، نرى ملائمة التنويه بالرعاية الفعالة التي حبا مجلس الوصاية الدولي منطقتنا بها دوما.

إننا ممتنون لما أسهمت به منظومة الأمم المتحدة من أثر مستمر في تاريخ ميكرونيزيا، ونتطلع إلى مواصلة العمل في إطار هذه الهيئة وسواها من هيئات منظومة الأمم المتحدة في سبيل تحقيق غاياتنا المشتركة.

ختاماً، أود الإشارة إلى عبارة أطلقها ذات مرة الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت إذ قال: "لو طُلب إليّ أن أذكر الهدف العظيم الذي تطالب الكنيسة والدولة كلتاهما بتحقيقه لمصلحة كل رجل وامرأة وطفل في هذا البلد، لقلت إن هذا الهدف العظيم يتمثل في زيادة الوفرة المعيشية". وأعتقد أن الرئيس كان يتحدث عن الوفرة الحقيقية، ليس من الناحية المادية فحسب، وإنما أيضاً من

الناجمة عن تعاضل نشاط العواصف وارتفاع مستوى البحر، حيث أننا نجهد حالياً أيضاً للتغلب على مشكلة الجفاف التي أصابتنا نتيجة لتنامي نشاط ظاهرة النينو التي يتعذر التنبؤ بها والمرتبطة بالتغير المناخي.

ومن حسن الطالع أن العالم عموماً أخذ فيما يبدو يستفيق الآن على أهمية الحصول على كميات كافية من المياه النقية، بوصفها حاجة إنسانية تمس البشر جميعاً. لقد حظيت خصوصية لجنة البلدان الجزرية باهتمام يبعث على الارتياح في محفل العالم الثالث المعني بالمياه الذي التأم مؤخرًا في كويتو. إضافة إلى ذلك، أود الإشارة إلى جهد تعاوني بالغ الأهمية يبذل لأول مرة بشأن هذا الموضوع الحيوي، اتخذ شكل مذكرة تفاهم أبرمت مؤخرًا بين لجنة العلوم الجيولوجية في جنوب المحيط الهادئ ومعهد الصحة البيئية في منطقة الكاريبي.

لقد استفضت في الحديث عن هموم بلدي، لكننا بالطبع لسنا الوحيدين في هذه المعاناة. فالدول الجزرية الصغيرة في العالم النامي تواجه إلى حد كبير سلسلة المشاكل ذاتها، ولو بنسب متفاوتة.

لذا، فإننا نشعر بالامتنان للاهتمام الدولي الذي أبداه المؤتمر العالمي الأول المعني بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية النامية الصغيرة، الذي عقدته الأمم المتحدة في بربادوس في عام ١٩٩٤. بيد أن برنامج عمل بربادوس المنبثق عن ذلك المؤتمر لم يحظ بنجاح كبير. وقد نجح المؤتمر في تركيز الاهتمام على سلسلة المشاكل الفريدة التي تواجهها أممنا الجزرية الصغيرة. لكنه يبدو أن المجتمع الدولي اكتفى إلى حد ما بالتوعية على هذه المسائل، إذ أن اهتمامه بتنفيذ تدابير محددة تناقص تدريجياً خلال السنوات التي أعقبت المؤتمر نفسه.

الدول الأعضاء وحكوماتها هنا كي يعيدوا التأكيد على أهدافهم المشتركة. وبعد مضي ثلاث سنوات، تبدد توافق الآراء الدولي ذاك. فالدول الأعضاء تختلف في نظرتها للتهديدات، وهي لا تتشاطر نفس الأولويات. وتركز بعض الدول على مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي المناطق الأخرى من العالم، فإن الحروب الأهلية والأسلحة الصغيرة والفقير والجوع والإيدز هي الأخطار الرئيسية.

هل يمكن للمجتمع الدولي أن يتوصل إلى توافق في الآراء على الأهداف التي ينبغي تحقيقها وعلى سبل إنجازها؟ ما هي الأهمية التي ينبغي أن نعلقها على التعاون المتعدد الأطراف؟ ألم يحين الأوان لمراجعة نظام الأمن الجماعي الذي ورثناه عن الحرب العالمية الثانية؟ هل آن أوان إجراء إصلاح بعيد الأثر في الأمم المتحدة؟

وحقيقة أن العديد من رؤساء الدول والحكومات لبوا دعوة الأمين العام هي إجابة أولية. وهي دلالة مشجعة. فالدول الأعضاء تتطلع إلى الأمم المتحدة بحثا عن حلول. وعلينا أن ننتهز فرصة هذه المناقشة حتى نعيد تأكيد التزامنا بتعاون متعدد الأطراف وبتحقيق أهداف الأمم المتحدة.

إن الحياة في المجتمع تتطلب حدا أدنى من النظام والقواعد والتضامن. وينطبق ذلك أيضا على العلاقات الدولية. وتعلق سويسرا أهمية كبيرة على احترام القانون الدولي الذي يوضح التزامها بالقانون الإنساني أو بالمحكمة الجنائية الدولية. وبدون القانون الدولي، سيشعر العديد من الدول إنها تحت رحمة قانون الدول الأقوى. فالدول الكبرى، تماما كما هو الحال بالنسبة للدول الصغرى، في حاجة إلى إطار متعدد الأطراف لحل خلافاتها.

ولقد حان الوقت لكي نعيد التفكير في دور الأمم المتحدة. فبعد ٦٠ عاما على إنشاء هذه المنظمة، تغيرت

ناحية سلامة العقل والجسد التي تتأتى من الحرية وتوافر الفرصة وتحقيق الذات الإنسانية.

ويجب علينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كان ما نسعى إليه في الأمم المتحدة يتسق مع ذلك المثل الأعلى النبيل. إن هذه المنظمة هي أعظم محفل أنشئ على هذا الكوكب. ولا يسعها أن تسمح لدورها الهام في إدارة الصراعات بأن يحجب المهمة الأكبر ألا وهي إدارة الظروف التي تتسبب بتلك الصراعات. إننا نجتمع هنا، مهددي من الميثاق، ولأول مرة في تاريخ البشرية، الموارد بكل أنواعها الضرورية لقيادة البشر نحو حياة أكثر وفرة. وينبغي ألا يقال عنا بعد ذلك إننا قد فشلنا في تلك المهمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد جوزيف يوروسيمال، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد باسكال كوشبان، رئيس الاتحاد السويسري

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به رئيس الاتحاد السويسري.

اصطحب السيد باسكال كوشبان، رئيس الاتحاد السويسري، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد باسكال كوشبان، رئيس الاتحاد السويسري، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كوشبان: (تكلم بالانكليزية): في العام ٢٠٠٠، ومع بزوغ فجر الألفية الجديدة، التقى رؤساء

وفي كانكون، حاول أعضاء منظمة التجارة العالمية إحياء تحرير التجارة. وبالرغم من وجود بعض التقارب في المواقف، إلا أن الاختلافات لا تزال قائمة وهناك خشية من فشل دائم. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى نمو ضعيف على المستوى العالمي يلحق الضرر بجميع البلدان. وعلينا إعطاء فرصة أخرى للمفاوضات وقبل كل شيء تحاشي شرك الحماية.

إن التأكيد على قناعة ما في النظام المتعدد الأطراف ينبغي ألا يجيد بصرنا عن نقاط الضعف فيه. فالأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح أكثر شمولاً.

وتعتقد سويسرا أنه يجب تحديد دور الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. والأفضل لنا أن نراعي الصلات القائمة بين الأمن الدولي والتنمية الاقتصادية. وينبغي كذلك إعادة النظر في العلاقات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية من قبل أشخاص مستقلين بارزين.

وعلينا أيضاً تركيز اهتمامنا على عمل المنظمة نفسها. ففي الجمعية العامة، فإن القرارات التي يتم اتخاذها، يجري إضعافها في غالب الأحيان لتصبح القاسم المشترك الأدنى، أو لتصبح قائمة طويلة وغامضة من الأمان، دون أثر واقعي لها. ولا بد من تنشيط الجمعية. وهناك حاجة إلى تقليص عدد البنود المدرجة في جدول الأعمال، وتقصير طول النصوص وتحاشي الإكثار من القرارات بشأن مواضيع متشابهة فيما بينها.

وثمة توافق في الرأي على أن بنية مجلس الأمن لا تعكس الحقائق الجغرافية والسياسية المعاصرة بشكل كاف. وتؤيد سويسرا فكرة توسيع المجلس الذي يمكن أن يتم دون المساس بفعاليته بحيث تبقى الزيادة في عدد أعضائه ضمن الحدود المعقولة وتراعي الحساسيات الإقليمية المختلفة.

التهديدات وتغيرت الحقائق الجيوسياسية. فقد اتخذ الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل أبعاداً أكثر تهديداً. وازدادت الحروب الأهلية. وأصبح الإيدز الآفة الأكثر فتكا في تاريخ البشرية. والفقر أبعد ما يكون عن أن يستأصل.

ولا يمكن الحديث عن الأمن بعبارات عسكرية بحتة. فلا بد من مراجعة رؤيتنا لمسألة الأمن من خلال تركيز اهتمام أكبر على الأفراد. وبتوسيع نهجنا فيما يتعلق بالأمن وبالتركيز من جديد على الأمن البشري، يمكننا تجاوز بعض الخلافات الحالية بين الشمال والجنوب.

وتسعى سويسرا جنباً إلى جنب مع دول أخرى، للنهوض بفكرة الأمن البشري. وفي هذه السنة ستلتزم سويسرا نفسها بقضايا انتشار الأسلحة الخفيفة والألغام المضادة للأفراد. ونأمل أن تنشئ الجمعية العامة فريق عمل لتطوير آلية لوسم واقتفاء أثر الأسلحة الصغيرة. وإذا ما وافق أعضاء المنظمة، فإن سويسرا على استعداد لتولي رئاسة الفريق.

وتبدي حكومة سويسرا أيضاً اهتماماً نشطاً بقضية الهجرة. ونعمل مع بلدان أخرى لإنشاء لجنة عالمية للهجرة الدولية، سيطلب منها تقديم التوصيات.

ومن أجل النهوض بالأمن البشري، علينا أن نفي أيضاً بالوعود التي قطعناها على أنفسنا في ميدان التنمية. وفي إعلان الألفية، أخذنا على عاتقنا أن تصبح العولمة قوة إيجابية للبشرية جمعاء. وتحقيقاً لذلك الغرض، اعتمدنا سلسلة من الأهداف المحددة، وحددنا مواعيد لتنفيذها. غير أن مجرد الإعلان عن الأهداف لا يكفي؛ فعلينا أن نحققها الآن. وإذا كانت البلدان الغنية - وبلادنا واحدة منها - لا تحترم وعودها، فإنها ستقتضي على آمال البلدان الفقيرة في نهاية المطاف.

إنني أدعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في مؤتمر القمة هذا. وقد أعلن العديد من رؤساء الدول والحكومات نيتهم الحضور مما أسعدني كثيرا. ويجب عليّ أن أحاطب أولا زملائي في الدول الصناعية: علينا أن نتحمل مسؤولياتنا. وأناشدهم ألا يفوتوا ذلك الموعد المهم. نحن في حاجة إلى حوار بين الشمال والجنوب على أعلى المستويات. وكما ذكرت سابقا لا بد أن نفي بوعودنا.

لقد كان العراق محور توترات دولية واضحة في الأشهر الأخيرة. علينا اليوم أن نجد الحلول معا للمستقبل حيث نواجه كلنا نفس الخطر ألا وهو أن يقع العراق فريسة الفوضى وعدم الاستقرار. وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدورها في العراق وان تحصل على ولاية واضحة من مجلس الأمن. وفي نفس الوقت علينا أن نحرز تقدما وطيدا باتجاه استعادة العراق لسيادته.

ولسويسرا تاريخ وطني طويل من التعايش بين مختلف المجموعات التي يتكون منها مجتمعها. ونحن نعلم حق العلم بأنه ما من نموذج سياسي معين ويناسب جميع الحالات. ومع ذلك فإن سويسرا على استعداد لتشاطر تجربتها وتقديم الدعم لعملية وضع دستور جديد في العراق.

لقد انضمت سويسرا إلى الأمم المتحدة بصفتها بلدا محايدا إلا أن ذلك لا يمنعها من الدفاع عن القيم العالمية التي تتمسك بها. وبهذا، تود سويسرا أن تتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى مما يؤدي إلى تعزيز قوة المنظمة. وأود في هذه المرحلة أن أشيد بالأمم المتحدة وجميع العاملين فيها الذين تعرضوا للهجوم القاتل في بغداد مؤخرا. إن كل يوم، تضطلع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بعمل لا يمكن الاستغناء عنه وفي جميع أنحاء العالم.

لقد وصف الأمين العام السلام بحلم معلق. واعتقد أن هذا ينطبق أيضا على المثل الأخرى التي تدعو إليها الأمم

وقد أعطيت البلدان غير الاعضاء في المجلس فرصا أوسع للمساهمة في أعماله في السنوات الأخيرة القليلة الماضية. وتحيي سويسرا تلك الجهود. إلا أن القرارات الرئيسية غالبا ما تنحصر في الحلقة الضيقة للدول الخمس الدائمة العضوية. وينبغي أن يتم إشراك جميع أعضاء مجلس الأمن وبصورة دائمة في عملية اتخاذ القرار. كذلك لا بد من إيجاد طريقة تؤسس لسبل مشاركة الأعضاء الآخرين في المنظمة. فعلى سبيل المثال، ينبغي تعزيز آلية التشاور مع الدول المتأثرة مباشرة بمناطق الصراعات. ومن الضروري أن يتحمل الأعضاء غير الدائمين في المجلس مسؤولية أكبر عن تمثيل وجهة نظر أولئك الذين قاموا بانتخابهم.

إن حق النقض امتياز يشمل مسؤوليات خاصة، وينبغي عدم استخدامه إلا في ظل ظروف استثنائية. فعندما يقوم عضو دائم باستخدام حق النقض، أليس من المستحسن عندها أن بشرح أسباب عمله هذا للجمعية العامة؟ وبذلك يمكن لذلك العضو أن يجعل موقفه مفهوما بشكل أوضح لدى المجتمع الدولي.

وثمة هدف آخر هو انفتاح الأمم المتحدة على المجتمع المدني. وتعرب سويسرا عن ترحيبها بقرار الأمين العام بإنشاء فريق الخبراء لإيجاد أفضل السبل لتحقيق ذلك.

وانطلاقا من روح الانفتاح هذه تجاه المجتمع المدني تجري التحضيرات لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي سيعقد في جنيف في شهر كانون الأول/ديسمبر. إن أكثر من نصف البشر لا وصول لهم إلى الهاتف. وحتى استخدام الإنترنت محدود أكثر من ذلك. إن هدف مؤتمر القمة، الذي يندرج ضمن الإطار الأوسع لأهداف الألفية، هو مناقشة سبل تضييق الهوة الرقمية بين البلدان الغنية والفقيرة. ويجب وضع التكنولوجيات الجديدة في خدمة التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية.

منذ ذلك الحين. ومع ذلك، أثارت تلك الأحداث المساوية أسئلة هامة ومزعجة بشأن مستقبل الأمم المتحدة نفسه. واهم هذه الأسئلة هو: هل سيكون للأمم المتحدة مستقبل بصفتها منظمة متعددة الأطراف قوية وفعالة تتمتع بثقة شعوب العالم وقادرة على معالجة القضايا التي تشكل مصدر قلق للإنسانية قاطبة؟

حقا بينما نجتمع هنا اليوم قلقين على مسألة مستقبل العراق، فإني على يقين أن ما من احد منا يود أن يكرر النقاش الذي دار بهذا الشأن خلال الفترة التي أعقبت المناقشة العامة السابقة في الجمعية العامة. وبينما ركزنا اهتمامنا لبعض الوقت بعد المناقشة العامة تلك على توفير أجوبة للأسئلة المطروحة حول دور الأمم المتحدة في العراق، نجد أنفسنا اليوم مضطرين للإجابة عن أسئلة تتمحور حول وقع الشأن العراقي على مستقبل الأمم المتحدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كيرن (سلوفينيا).

وتطورت الأمور بحيث يبدو لفهمنا المحدود أن تسوية مسألة دور الأمم المتحدة في العراق عسيرة للغاية، ما لم نجابو على السؤال عن مستقبل الأمم المتحدة بوصفها تعبيراً شرعياً عن الإرادة الجماعية لشعوب العالم، والضامن الرئيسي للسلام والأمن الدوليين، ضمن مسائل عالمية أخرى.

وبعبارة أخرى، يمكن القول إن ما يقرر بشأن دور الأمم المتحدة في العراق سيقدر في نفس الوقت ما ستؤول إليه الأمم المتحدة في سياق ميثاقها، وما ستؤول إليه الأهداف العالمية الهامة التي حددت منذ اعتماد الميثاق.

وهذه ليست حالة من حالات الذيل الذي يهز الكلب؛ بل إن التاريخ قد وضعنا أمام حالة اختبار ملحة وعملية تلزمنا بالإجابة عن السؤال التالي: ماذا نريد، بصورة جماعية، للامم المتحدة أن تكون عليه؟ ماذا نفعّل لكي نغيز الأشجار من الغابة؟ وفي ذلك الصدد، يجب أن نوضح النقطة

المتحدة كالعادلة والتضامن واحترام الكرامة الإنسانية. إن الأحلام جزء مهم من رؤية الأمم المتحدة وكذلك العمل الواقعية والشجاعة والمثابرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الاتحاد السويسري على الخطاب الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد باسكال كوشبان، رئيس الاتحاد السويسري، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

اصطحب السيد تابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مبيكي (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على تبوئكم رئاسة هذه الدورة للجمعية، وأن أشكر الرئيس السابق يان كافان. كما أود أن أؤيد ما ذهب إليه متحدثون آخرون فيما يختص بالموظفين المتفانين في الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم في انفجار مقر الأمم المتحدة في بغداد الشهر الماضي، بمن فيهم موظف دولي متميز بالفعل هو السيد سيرجيو فييرا دي ميللو.

عندما التقينا هنا العام الماضي، شعرنا جميعاً بالقلق حيال ما قد يحدث في العراق. كما تساءلنا أيضاً عن دور الأمم المتحدة في إيجاد تسوية للشأن العراقي. تلك التساؤلات وفرت لها الإجابة الأحداث المساوية التي وقعت

جميعا إلى بعضنا البعض في قرية عالمية هي العليات التي في نفس الوقت تضع سكان القرية العالمية في مواقف مختلفة. فالبعض منا بدأ مسيطرا، والبقية مسيطر عليهم، إذ أن المسيطر هو الذي يصنع القرار والمسيطر عليهم هم متلقو تلك القرارات ومنفذوها.

وبما أن جماعاتنا السياسية لم تنشئ المؤسسات التي تستجيب لتطور القرية العالمية، فقد فشلت أيضا في الرد على الاختلال في توزيع القوة وهو الاختلال المتأصل في المجتمع البشري العالمي المعاصر. إننا نتكلم هنا عن القوة في جميع ميادين النشاط البشري. وإذا تُركت عملية العولمة لبواعثها الداخلية والذاتية، فإن عملية العولمة ستسفر لا محالة عن المزيد من تعزيز سيطرة المسيطر وتوطيد تبعية المسيطر عليه، مهما كان استياء الأخير من هذه السيطرة.

وسيشمل هذا إدامة مواقف السيطرة من قبل المسيطرين بغية ضمان بقاء قدرتهم على وضع جدول أعمال القرية العالمية. بما يخدم مصلحة مناطق الجوار الخاصة بهم في تلك القرية. ويكمن في هذا، بالضرورة، الاعتماد على استخدام القوة المتفوقة، التي تقع تحت سيطرة المهيمن، بغية تحقيق أهداف إدامة حالة التوزيع غير المتساوي للقوة.

وفي هذه الحالة، فإنه لا محالة أن السعي وراء القوة في حد ذاته سيفرض نفسه بوصفه هدفا شرعيا متفردا، منفصلا ظاهريا عن أية حاجة إلى تحديد استخدامات تلك القوة. وهذا أيضا يدل على تأليه القوة في جميع أشكالها بوصفها الحكم الأخير في تنظيم الشؤون البشرية.

ومع ذلك، من وجهة نظر المحرومين من القوة، فإن الكفاح من أجل ضمان استخدام تلك القوة لمعالجة المصالح الخاصة بهم يصبح هدفا استراتيجيا لا يمكنهم تفاديته. وهذا يعني بالضرورة أن القوة سيتعين أن يعاد توزيعها. وسيجري

مباشرة، وهي أننا بوصفنا مواطني جنوب أفريقيا، فإننا شركاء وناشطون ندعو إلى أمم متحدة قوية وفعالة. ونفعل ذلك بسبب المكانة التي يشغلها بلدنا وشعبنا في العالم المعاصر.

إننا نؤمن بأن كل الذي حصل يلزم الأمم المتحدة بأن تتأمل في عدد من المسائل الأساسية التي لها أهمية حيوية لتطور المجتمع البشري. ونحن مقتنعون بأن هذه الجمعية العامة ستخيب آمال وتوقعات شعوب العالم وتعرض نفسها للخطر إذا لم تعالج، هذه المسائل لأي سبب كان.

ونحن نتكلم لأننا نمثل الشعب الذي هو أكثر حساسية حيال ضرورات ما يقرره العالم، بالنظر إلى تجربتنا خلال فترة كان فيها الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بحق موضع تركيز واهتمام مستمر من الأمم المتحدة وشعوب العالم، بما في ذلك الأشخاص العاديون، حتى في أكثر المناطق هميشا في عالمنا.

إن هذه المنظمة، وجميعنا فرادى وجماعات، تكلمت وتتكلم مرارا وتكرارا عن ظاهرة العولمة. ونحن نتكلم حقا عن قرية عالمية مدفوعين بالاعتراف بحقيقة تكامل جميع الشعوب في إطار مجتمع عالمي مشترك ومتربط.

وبالتأكيد، فإن البشرية أكثر تكاملا اليوم مما كانت عليه حينما أنشئت الأمم المتحدة قبل أكثر من خمسين عاما. ومع ذلك، فإن كثيرين استرعوا الانتباه إلى حقيقة أنه، في حين أدت العمليات الاجتماعية الموضوعية إلى نشأة القرية العالمية، إلا أن كل جماعاتنا السياسية لم تنجح بعد في صياغة مؤسسات الحكم التي أصبحت ضرورية بسبب واقع ميلاد هذه القرية العالمية.

وقد أدلي أيضا بملاحظات صحيحة مفادها أن استخدام صورة ومفهوم القرية لا ينطوي على أن سكان هذه القرية متساوون. والواقع أن نفس العمليات التي تقربنا

إن العزم الدولي على دحر منظمات مثل القاعدة قد انبثق من فهمنا بأن العدوان الدولي ينبغي بالضرورة ألا يتوقع أن يأتي من منظمات تابعة للدول ورسمية ومعترف بها. وقد أصبحنا جميعا نفهم أن ذلك التهديد الآتي من مؤسسات غير تابعة للدول من شأنه أن يعبر عن نفسه بوصفه أكثر عمليات الإرهاب للإنسانية وبشاعة، مثلما وضح ذلك بصورة مؤلمة أشد الألم في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

إن تجربتنا الجماعية التي مررنا بها في نيويورك وأماكن أخرى من الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛ وأيضا في نيروبي ودار السلام في أفريقيا من قبل؛ ومؤخرا جدا في بالي باندونيسيا وفي المغرب؛ والصراع بين إسرائيل وفلسطين؛ وفي الجزائر والهند وروسيا وفي أماكن أخرى وحتى في بلدي بالذات - تفيدها بأن الأمم المتحدة التي تعمل للدفاع عن المصالح الجماعية لشعوب العالم يجب أن تكفل أننا نعمل معا لدحر خطر الإرهاب بتعريفه الذي نضعه جميعا.

وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أن نتقبل ما تعتقده بعض الدول الأعضاء من أنها تمثل هدفا خاصا للإرهاب العالمي. ويمكن أن نتفهم الحجة بأنه من غير المعقول ومن غير المنطقي أن نتوقع ألا تعمل هذه الدول لردع الأعمال الإرهابية الموجهة ضدها. ولا يمكن لأحد منا أن يدافع عن القواعد الدولية التي تنص على أنه ينبغي لأي منا أن ينتظر الهجوم عليه مع العلم بأن الذين سيهاجمونا هم إرهابيون معروفو الهوية وبعد ذلك يتخذ إجراءات ضد من هاجمونا، ويتحمل التكاليف الكبيرة التي تحملتها الولايات المتحدة أثناء هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. ولا أتخيل أن أحدا منا سيسعى لفرض هذا العبء المكلف والذي لا يمكن تحمله على أي من الدول الأعضاء، وهذا من شأنه أيضا أن ينتهك أحكام الدفاع عن النفس الواردة في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

ذلك بغية تمكين المحرومين من القوة وتنظيم استخدام الأقوياء للقوة.

وهكذا نعود إلى ما قلته في السابق. بسبب أننا فقراء، فإننا نشطاء مناصرون لوجود أمم متحدة قوية وفعالة ومقبولة شعبيا. إننا نتخذ تلك المواقف لأنه لا توجد وسيلة يمكننا بها أن نعزز مصالح الناس، الذين يعاني معظمهم من الفقر، خارج سياق أمم متحدة قوية وفعالة ومقبولة شعبيا. ولا يمكن أن تسفر عملية مستقلة للعولمة، تدفعها النظم الخاصة بها، إلا عن تحديد مستقبلنا في سياق المعايير التي يحددها الذين يحظون بتفوق القوة. والأقوياء سيفعلون ذلك لمصالحهم الخاصة، التي قد لا تتطابق مع مصالحنا.

وحيثما أنشئت هذه المنظمة قبل ٥٨ عاما، جاءت أهدافها ومؤسستها انعكاسا ضروريا للشواغل العالمية الجماعية كما كانت حينذاك، ولميزان القوة في ذلك الوقت على حد سواء.

وفي جملة أمور أخرى، فإن أميننا العام الموقر، السيد كوفي عنان، قد استرعى الانتباه إلى حقيقة أن الأمم المتحدة بدأت بوصفها منظمة مكونة من ٥١ دولة وهي الآن مكونة من ١٩١ دولة. ولا شك، أن الشواغل العالمية الجماعية المتصورة والحقيقية في يومنا هذا مختلفة، إلى حد ما على الأقل، عن التي كانت سائدة قبل أكثر من ٥٠ عاما، حينما كان حجم المنظمة حوالى ربع حجمها الحالي.

ولأكثر من عقد، ما فتئت هذه المنظمة تجري مناقشات بشأن إصلاحها. ومرة أخرى، فكر الأمين العام في هذا التحدي. والحقيقة هي أن مناقشاتنا لم تفض إلى شيء يذكر. وفي وقت سابق من صباح هذا اليوم أعلن الأمين العام عن خطوات سيتخذها لتيسير اتخاذ القرارات التي ستساعدنا على إحداث التحول المحتوم للأمم المتحدة. إننا نؤيد القرارات التي أعلنها الأمين العام.

مساعدات التنمية. وسيطلب ذلك أن يتفهم متلقو المساعدة أن نبع هذه المساعدة يمكن أن يجف، سواء قيل ذلك أم لا. وقد حدثت تحولات مهمة في التوازن العالمي للقوة والأهداف العالمية منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ٥٨ عاما. ولكن المنظمة لم تتغير كثيرا فيما يتعلق بمباكلها وطريقة عملها لكي تعبر عن هذه التغيرات. وقد كان ذلك مدعاة إلى أزمة حتمية، كارثة ينتظر حدوثها. وبينما نجتمع اليوم، نواجه تحديات عالمية لا يمكن للمنظمة العالمية أن تتصدى لها. وتحت ضغط القضايا الملحة التي نواجهها الآن، لن ينتظرنا جميعا بعض الأقوياء لكي تتصدى للمشاكل التي طرحناها. والتي يواجهونها. وسيخذون إجراء لحل تلك المشاكل، وأعمالهم ستدلل على أنهم لا يحتاجون الأمم المتحدة لكي يجدوا حلوًا لتلك المشاكل. وفي الوقت نفسه، سيبين ذلك عمليا أن الأمم المتحدة غير ذات أهمية لحل أكثر مشاكل عصرنا إلحاحا. وسيواصل المحرومون من القوة التطلع إلى المنظمة مدركين وبحق أنهم أضعف من أن يدافعوا عن مصالحهم خارج العمل الجماعي للأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، يتوقعون أن الأمم المتحدة ستستفيد من الوثائق التأسيسية والقرارات الرسمية الأخرى التي اتخذتها منذ إنشائها، وقد وافقت على جميعها الدورات المتتالية للجمعية العامة.

إن الفقر والتخلف الإنمائي العالميين هما المشكلتان الرئيسيتان التي تواجهها الأمم المتحدة. ويتوقع البلايين في جميع أنحاء العالم أن تتصدى الجمعية العامة لذلك التحدي على نحو مفيد. وتتوقع شعوب عالمنا أن تظهر البيانات التي سندي بها في هذه الدورة للجمعية العامة بوصفنا ممثلين لحكومات مختلفة التزاما جادا بتنفيذ ما نقوله. ويتوقع فقراء العالم نهاية للعنف والحرب في كل مكان. وهم يريدون نهاية لأعمال القتل التي تودي بحياة العديد والعديد من الإسرائيليين والفلسطينيين. وهم يريدون أن يتوقف الأفرقة

وليس لدينا أيضا أي خيار سوى التعامل مع الحقيقة القاسية المتمثلة في أنه يتعين على عملية إصلاح الأمم المتحدة وجميع هيئاتها ومنظمات أخرى متعددة الأطراف أن تدرك واقع عدم توازن القوة فيما بين بلدان ومناطق مختلفة. وفي الوقت نفسه، يجب أن ننطلق من أن هذا التوزيع للقوة ليس بالضرورة في صالح شعوب العالم، أو حتى في صالح من لديهم القوة الآن لفرض ما يحدث لعالمنا الذي نعيش فيه جميعا. ويتضمن ذلك قبول حقيقة أنه، اعتمادا على المكان الذي نشغله في المجتمع العالمي، لدينا أولويات مختلفة. وضمن أمور أخرى، يهتم الأغنياء بسبل ووسائل الحفاظ على الوضع الحالي الذي يستفيدون منه. ومن الناحية العملية، يعني ذلك أن جميع الأمور التي تهدد بزعة استقرار الوضع الراهن يجب بالضرورة أن تستزل اللعنات على هؤلاء الناس. ولذلك فهذه الأمور ستكون من ضمن الشواغل الرئيسية لهم. وبالضرورة ومما يمكن تفهمه أنهم سيحاولون حينئذ أن يجعلوا سائر أنحاء العالم يتقبل تأكيداتهم أن الحفاظ على الوضع الراهن يجب أن يكون الشغل الشاغل للبشرية بأسرها، وهذا هو بالتحديد نوع القضايا الذي يجب أن تأخذ الأمم المتحدة موقفا تجاهه.

ومن ناحية أخرى، يهتم الفقراء بتغيير أوضاعهم إلى الأفضل. ولذلك، لن يقبلوا الحفاظ على الوضع الراهن، الذي يدم فقرهم. وعليه، سينادي بلايين الفقراء في العالم بأن تتخذ الأمم المتحدة إجراء لكفالة نقل الموارد إليهم، مما سيمكنهم من انتشال أنفسهم من حالة الفقر والتخلف الإنمائي، بما يتسق مع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف مؤتمر قمة جوهانسبرغ العالمي للتنمية المستدامة والاتفاقات الدولية الأخرى. وسيعارض ذلك حتما مع مقترحات أولئك الأكثر قوة من الفقراء ألا وهم الحكومات والشعوب والبلدان التي تساعدهم على البقاء من خلال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أتقدم بالشكر إلى رئيس جمهورية جنوب أفريقيا على الخطاب الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد تابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ستيفان ميسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية كرواتيا.

اصطحب السيد ستيفان ميسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أرحب باسم الجمعية العامة في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد ستيفان ميسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ميسيتش (تكلم بالكرواتية، وقدم الوفد النص الانكليزي): من النادر أن يتركز اهتمام العالم بهذه الدرجة على الأمم المتحدة؛ ومن النادر أن يُنتظر كل هذا القدر من هذه المنظمة. ويتمثل السؤال الذي يوجه الآن في أرجاء العالم فيما يلي: "هل تعاني الأمم المتحدة أزمة عميقة في تاريخها، وهل ما زالت تؤدي دورا أساسيا في العلاقات الدولية؟"

واليوم، في مستهل القرن الحادي والعشرين، لا يزال السبب الرئيسي في وجود المنظمة هو نفس السبب في وجودها منذ ٦٠ عاما: وهو صون السلام العالمي، الذي دفع الملايين أرواحهم ثمنا له؛ والمساهمة على نحو مستمر في رفاه البشرية في كافة أنحاء العالم.

ونحن نعيش في عالم لا يستطيع أحد فيه مهما بلغ من الحجم والقوة أن يحيا بمفرده، دون مساعدة من الآخرين.

عن قتل بعضهم البعض، مستمرين في بعث رسالة مفادها أننا غير قادرين على العيش في سلام معا. وهم يرغبون في تحقيق الهدف الديمقراطي في جميع أنحاء العالم والمتمثل في أن الشعوب ستمسك بزمام الحكم في نهاية المطاف. وهم يعتقدون أننا نلتزم التزاما جادا بهدف القضاء على الفقر وتوفير حياة أفضل للجميع. وهم مؤمنون بأننا صادقون حينما نقول لن نسمح لعملية العولمة بأن تؤدي إلى ازدياد الأغنياء ثراء والفقراء فقرا. وهم يصدقوننا حينما نقول إن مستقبلنا الجماعي مغمم بالأمل وليس باليأس. وهم شديدي الاهتمام بمعرفة ما إذا سيؤدي اجتماعنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تلك النتائج.

ولكي نفهي جميعا بتلك المتطلبات، يتطلب الأمر من كل منا - فقراء وأغنياء وأقوياء وضعفاء على حد سواء - أن نلزم أنفسنا عمليا بالتصرف في جميع الأحوال على نحو يدرك ويحترم حقيقة أنه ليس من بيننا من يعيش في اكتفاء ذاتي بمعزل عن الآخرين. وذلك يشمل أقوى الأقوياء. وهم يواجهون تحديا كبيرا مهما لهم ولمصالحهم الوطنية، يتمثل في أن فقر وضعف بلايين الناس لن يكون بعد الآن أحد شروط نجاحهم واحتمال ازدهارهم في جو من السلام.

وما قلناه اليوم قد لا يجد أذانا صاغية لأننا لا نملك القوة لإسماع صوتنا. وقد نضطر غدا إلى القول، لا توجد مياه لكي نطفئ بها الحريق القادم. وبينما تندلع النيران، ستموت الأمم المتحدة في لهيب النار، ومثلها ستموت آمال فقراء العالم مثلما حدث في كانكون في المكسيك قبل وقت ليس ببعيد. ويجب أن نعمل معا لنقول بكلماتنا وأعمالنا وبوصفنا بلدانا وبوصفنا أمما متحدة أنه ستوجد مياه في المرة القادمة ولن يكون هناك حريق.

وأهميته ونطاقه الحقيقي. ولذلك فما لم يتكيف المجلس ليتواءم مع الواقع الجديد في العلاقات الدولية، لن تكون له القدرة على الاحتفاظ بمصداقيته وسلطته في جميع أنحاء العالم. والمطلوب هو التقيّد بمبدأ التمثيل المنصف في مجلس الأمن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتعرب كرواتيا عن استعدادها كذلك لتكثيف أنشطتها بوصفها من العاملين بنشاط على إقرار السلام الإقليمي والعالمي. ومن هذا المنطلق تقدمت كرواتيا للترشيح لعضوية مجلس الأمن لولاية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وستمثل عضوية كرواتيا في مجلس الأمن تكريماً كبيراً لبلدي واعترافاً بكل ما تم إنجازه في مجال إقرار السلام في جنوب شرقي أوروبا، الذي وجد القوة لاتخاذ طريق علاقات الجيرة الحسنة، بعد سنين كثيرة من الحرب.

وتحتل مكافحة الإرهاب الدولي مكاناً بارزاً على قائمة أولويات كرواتيا. فبعد انقضاء سنتين على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية على الولايات المتحدة، تقف صامدين إلى جانب حلفائنا الأمريكيين وكل من يرفضون أن يقبلوا الإرهاب والتعصب والقتل وسيلة لحل المشاكل بين الشعوب والبلدان. ويوفر لنا واجبنا المشترك في صون السلام والأمن الدوليين، المستمد من ميثاق الأمم المتحدة، إطاراً دولياً للقيام برد حاسم على الإرهاب في القرن الحادي والعشرين.

وتشارك قوات كرواتيا حالياً في إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان. وتدرك كرواتيا أن العمل المتضام من جانب جميع البلدان الديمقراطية هو أفضل رد على الإرهاب. إذ لا تنطلق مكافحة الإرهاب عملاً من جانب الائتلاف الديمقراطي على الصعيد العالمي فحسب، بل يتطلب أيضاً العمل من جانب كل عضو من أعضائه على الصعيدين الوطني والإقليمي. وعلى نفس الدرجة من الأهمية

وتتطلب الحلول العالمية تضام الجهود واتحادها من جانب جميع بلدان كوكبنا وسكانه.

ومنظمتنا تمثل جهداً مشتركاً بذله المجتمع العالمي الذي يدأب في البحث عن حلول لمشاكل عصرنا المتزايدة أبداً. وأشدد على عبارة "منظمتنا" لأننا فيما يبدو نتوقع أحياناً من إدارة الأمم المتحدة وحدها أن تحل مشاكلنا. ويفوتنا أن الأمم المتحدة ليست مؤسسة تجريدية لها إرادة خاصة بها، مؤسسة نعتمد عليها، بل أن الأمم المتحدة تمثل إرادة كل واحدة من دولها الأعضاء البالغ عددها ١٩١ دولة. فنحن وحدنا المسؤولون عن إرادة الأمم المتحدة وقراراتها وأعمالها وأنشطتها.

ولا شك مطلقاً في ضرورة إصلاح الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تعرب كرواتيا عن ترحيبها بتقرير الأمين العام لشهر أيلول/سبتمبر عن تنفيذ إعلان الألفية، وتأييده تأييداً كاملاً. وحين نتعرض بالمناقشة لإصلاح منظمتنا، خاصة إصلاح مجلس الأمن، بل وإصلاح الجمعية العامة أيضاً، يجب أن ندرك أن هذه مسألة تتعلق بإرادتنا نحن السياسية واستعدادنا لتقبل التغيير.

ومن دواعي الأسف، وينبغي الإعراب صراحة عن ذلك، أنه لا يوجد حتى الآن ما يكفي من الإرادة السياسية للانتقال من المناقشات حول موضوع الإصلاح إلى الإصلاح الفعلي. ولدى كرواتيا اقتناع بأن إصلاح مجلس الأمن ضروري ولم يعد يحتمل التأجيل. والواقع أننا أنفسنا قررنا في إعلان الألفية أن نكشف بذل الجهود المشتركة لإدخال إصلاحات شاملة على مجلس الأمن من جميع جوانبه. ولدينا فرصة لعمل ذلك في دورة الجمعية العامة الحالية.

ولم تكن كرواتيا قط عضواً في مجلس الأمن. بيد أن كرواتيا اكتسبت خلال التسعينات قدراً كبيراً من الخبرة بأعمال ذلك الجهاز وتعلمت جوانبه الحسنة ونقاط قصوره،

الإنسان وتعزيزها، وتقوية المجتمع المدني ووضع الأسس للتنمية المستدامة للدول المستقلة.

ويستدعي هذا التعقيد، وكثرة التداخل بين الولايات، درجة رفيعة من الخبرة الفنية في مجالات متباينة: من إجراء انتخابات ديمقراطية وتطوير النظم القضائية، إلى إنشاء قوات للشرطة وقوات عسكرية تفي بالمعايير الدولية والقواعد القانونية الدولية الأساسية.

والأمم المتحدة هي المؤسسة العالمية الوحيدة التي يمكنها الرد على التحديات الماثلة في القيام بالتزامين بإقرار الاستقرار الإقليمي، وإدخال التعمير فيما بعد الحرب، وبناء مجتمع ديمقراطي.

وقد دفعت الأمم المتحدة ثمنا باهظا في بذلها لجهود السلام. وأود أن أعتنم هذه المناسبة للإعراب مرة أخرى عن تعازي كرواتيا لأسر ضحايا الهجمات الوحشية الأخيرة على مقر الأمم المتحدة في بغداد، وأن أؤكد مجددا أن هذه الهجمات تقوي إيماننا بأن تطوير نظم الأمن الجماعي والتضامن العالمي يجب أن يستمر.

وتشارك كرواتيا في الوقت الراهن في خمس من بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة، في إثيوبيا وإريتريا، والهند وباكستان، وسيراليون، وتيمور ليشي والصحراء الغربية.

وقد عقدنا العزم على زيادة تكييف إسهامنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حسب قدراتنا المادية والمالية فيما يتعلق بتشكيل وعدد القوات التي يتم نشرها ومواقع العمليات. وترى كرواتيا أنه باعتبارها بلدا استضافت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في وقت تعرضت سيادته وسلامته الإقليمية للخطر، وبلدا استضاف إحدى أكبر عمليات الأمم المتحدة، فعليها الآن التزام أخلاقي بالإسهام

أن نكتف نشاطاتنا لم يد المساعدة إلى البلدان التي تتخلف عن ركب التنمية الاقتصادية وغيرها من المجالات. فعدم المساواة والظلم والجهل مراتع خصبة تتكاثر فيها بذور الإرهاب.

وما برحت كرواتيا تعالج عواقب الحرب التي فرضت عليها ولا تملك الموارد الاقتصادية للمشاركة كإحدى الجهات المانحة في أعمال إعمار العراق. بيد أنها تقف على أهبة الاستعداد لتقديم ما لديها من خبرة وفيرة بالتعمير بعد الحرب، ولا سيما في أعمال الإنشاء، وفي المعارف والقدرات التنفيذية المطلوبة للتعامل بعد انتهاء الحرب مع بناء الثقة وتعزيز استقرار البلد وإعادة الحياة إلى أوضاعها الطبيعية، وإصلاح ما تخلفه الحرب من تمزق في نسيج المجتمع المدني. وأشير بصفة خاصة إلى المعارف والخبرة المكتسبة في تدريب الشرطة المدنية وأنشطتها.

وتؤكد أحداث الشرق الأوسط أن الشجاعة المطلوبة للتوصل إلى حل وسط وكفالة التعايش تفوق المطلوبة لشن المعارك؛ وتعرف كرواتيا هذا الأمر علم اليقين. كما أننا ندرك أهمية اتخاذ مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات جيدة التوقيت تتم الموازنة بينها وبين التصدي لتحديات عملية السلام والوفاء باحتياجاتها، مع مواكبة الواقع في الميدان والتشجيع على إبرام اتفاق أصبحت الحاجة ماسة إليه. ونرجو أن تأخذ الجمعية العامة هذا الأمر بعين الاعتبار في أعمالها المقبلة حين تتخذ قرارات جديدة بشأن الشرق الأوسط.

وقد جرى التسليم في مناسبات عديدة بأهمية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فقد تم تعديل ولاية عمليات حفظ السلام وطابعها تعديلا كبيرا، بدءا من العمليات التي ترمي أساسا للفصل بين الأطراف المتحاربة، إلى البعثات المعقدة لبناء نظم ديمقراطية، وحماية حقوق

وكرواتيا باعتبارها عضوا في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تؤيد التصديق العالمي على الصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان. وينبغي لهذه اللجنة أن تواصل القيام بأنشطتها دون إعاقة تنفيذها لولايتها. وفي جهد لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الشعوب، تكرر كرواتيا اهتمامها خاصا لحقوق الإنسان الخاصة بالنساء والأطفال واللاجئين والمعوقين، وحقوق الإنسان لأعضاء الأقليات الوطنية.

ومع أنه قد تحقق الكثير خلال الفترة الماضية لتحسين وضع المرأة في المجتمع وتعزيز مبادئ المساواة بين الجنسين، ما زال على المجتمع الدولي التزام بتكثيف الجهود لمنع كل أشكال العنف ضد المرأة، ولا بد أن يسعى لإشراك المرأة في عمليات صنع القرار، وضمان تمكين المرأة على جميع المستويات. وفي ضوء ذلك، أقول بفخر إن كرواتيا قدمت أول امرأة تسهم في فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان.

وبعد الإرهاب، فإن انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يمثل أحد أكبر التهديدات الأمنية في العالم. ونعتقد أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تكتسي أهمية خاصة في ضمان إنجاز هدف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ويقلقنا أنه رغم انقضاء سبع سنوات منذ فتح باب التوقيع والتصديق على هذه المعاهدة، فإنها لم تدخل حيز النفاذ بعد. والطبيعة العالمية لهذه المعاهدة لها أهمية كبيرة، ونناشد جميع الدول التي لم تنضم إليها بعد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وترحب كرواتيا بجهود الأمين العام والأمم المتحدة لزيادة مستوى الوعي في جميع أنحاء العالم بأهمية سيادة القانون وضرورة الانضمام إلى الصكوك الدولية في هذا المجال. وباعتبار كرواتيا عضوا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فقد أسهمت بنشاط في الجهد

في هذه التجربة لضمان السلام والرخاء في مناطق أخرى من العالم.

وأود بصورة خاصة التأكيد على أهمية التعاون الوثيق بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. ونرحب بالتغيرات الإيجابية التي حدثت في هذا المجال حتى الآن. ومن الأهمية بمكان أيضا أن نكفل تبادل الآراء الضروري بين مجلس الأمن والبلدان التي تجري على أرضها عمليات حفظ السلام. فالمسألة لا تتعلق بالاحترام الواجب لسيادة تلك البلدان فحسب، بل تتعلق كذلك بتفهم احتياجاتها وأولوياتها بصورة كاملة.

وأعتقد أيضا أن ثمة ضرورة لإرساء علاقات أوثق وتنسيق أفضل في العمل بين الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة، وخاصة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. فلدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانته دراية وخبرة استثنائيتان هامتان لبناء مجتمعات ما بعد الصراع، وهو أمر لمسناه بأنفسنا في العام الماضي أثناء رئاسة كرواتيا لهذه الهيئة. وكان إنشاء فريقين عاملين بشأن غينيا - بيساو وبوروندي خطوة في الاتجاه السليم، ونأمل الاستفادة من هذه التجربة في زيادة إشراك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عمليات حفظ وبناء السلام.

إن إعلان الألفية، هذه الرؤية المشتركة لجميع أعضاء الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل وأكثر عدلا، هو المنار الذي يجب أن نمتدي به. ويجب ألا نتمثل لهذا الإعلان فحسب، بل لا بد أن نكفل التنفيذ الكامل لأهدافه. وفي هذا السياق، تود كرواتيا أن يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور أكبر في تنفيذ إعلان الألفية بشكل عام. ولذلك، تؤيد كرواتيا فكرة عقد حوار رفيع المستوى خلال الدورة القادمة للجمعية العامة حول إنجاز الأهداف الواردة في ذلك الإعلان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك محمد السادس (المغرب): السيد الرئيس، في البداية أود أن أهنئكم على انتخابكم بالإجماع، رئيساً للدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤكداً لكم باسم المملكة المغربية وبمجموعة السبعة والسبعين والصين، مساندتنا الكاملة لكم لإنجاح هذه الدورة المتميزة.

لقد حرص عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات على تلبية دعوة الأمين العام لمنظمتنا، إدراكاً منهم لدقة الظرف الذي تجتازه، معرباً عن تقديري للسيد كوفي عنان، وللجهود التي ما فتئ يبذلها لتعزيز فعالية المنظمة.

وإني إذ ألقى كلمتي من على هذا المنبر السامي، لأستحضر ببالغ التأثر، نداء ومبادرات الراحلين جدي ووالدي صاحبي الجلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، من أجل تضافر جهود المجتمع الدولي، للإسراع بتصفيّة الاستعمار، خاصة في المغرب العربي وأفريقيا ونصرة مبادئ السلم والتعايش والانفتاح والاعتدال.

وما فتئ عملنا الدولي يستلهم هذه الفضائل التي نادى بها مؤسسو منظمتنا لإغناء الرصيد الحضاري الذي اكتسبته البشرية من خلالها، صيانة لكرامة الإنسان وضماناً للمساواة في الحقوق والالتزامات، سواء بين الرجال والنساء أو بين الأمم والشعوب، صغيرها وكبيرها، في ظل الشرعية الدولية والحرية والتضامن.

وإذا كنا نقدر ما حققته منظمتنا من نتائج إيجابية ولملموسة، فإننا من منطلق غيرتنا على رسالتها النبيلة، نتساءل: إلى أي مدى تمكنت منظمتنا من إشاعة السلام، والمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة، وحل النزاعات،

الرائد لإنشاء نظام دولي جديد تجسده المحكمة الجنائية الدولية، التي وصفت حقاً بأنها تعبير عن ضميرنا الجماعي.

وتمضي كرواتيا بثبات على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وكرواتيا التي يتمثل هدفها الوطني الاستراتيجي في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ما فتئت تلتزم بمواصلة تعزيز العلاقات الودية مع جميع جيرانها، وبسياسة الحدود المفتوحة، مما يسمح بتدفق الأشخاص والسلع والخدمات، ولكن مع إغلاق حدودها بشكل صارم أمام جميع أشكال الجريمة عبر الوطنية والمهجرة غير المشروعة.

وستواصل كرواتيا إسهامها النشط في المبادرات الإقليمية والأوروبية والعالمية وفي المنظمات، مع احترام جميع التزاماتها الدولية. وتبقى الأمم المتحدة لنا محورا لحل المشاكل في العلاقات الدولية والنهوض بمصالح البشرية. وأنا على يقين من أن دورة الجمعية العامة هذا العام ستؤكد مرة أخرى على أهمية الأمم المتحدة، وستفتح صفحة جديدة في أنشطة المنظمة لبناء السلم والأمن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كرواتيا على الخطاب الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ستيبان ميسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية إلى خطاب جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب.

اصطحب الملك محمد السادس، ملك المغرب، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الحرمان والظلم الذي يُعانيه الشعب الفلسطيني الشقيق، مما يستوجب التزاماً أقوى من المجموعة الدولية، لتفعيل خارطة الطريق بشكل لا رجعة فيه.

وبصفتي رئيساً للجنة القدس، أعبر عن استعدادي التام للمساهمة في إيجاد حل عادل ونهائي، يُمكن من إقامة دولة فلسطينية، عاصمتها القدس الشريف، تتمتع بمقومات الاستمرار وتعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في ظل سلام شامل وعادل ودائم، وهو ما يقتضي كذلك انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة كافة، ليتسنى لهذه المنطقة، استرجاع رسالتها الحضارية، كأرض للتعايش الديني والحضاري.

وفي نفس السياق، فإن المغرب يدعو إلى تضافر الجهود الدولية لتمكين الشعب العراقي الشقيق، من العيش في أمن واستقرار وحرية، وإعادة إعمار بلاده، في احترام تام لاختياراته وسيادته ووحدته الوطنية والترايبية.

إن الفضاء المتوسطي، يُعاني من التداعيات السلبية لهذه الأزمات. لذا فإننا نعتبر أن الشراكة الأورو - متوسطية، تشكل عنصراً أساسياً لتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية في المنطقة.

وفي هذا النطاق، فإن المغرب يعتبر بناء الاتحاد المغاربي هدفاً استراتيجياً، لتوفير السلم والتقدم لأعضائه، بعيداً عن أي نزعة للبلقنة، وفي احترام تام للمقومات الوطنية لدوله كافة. وحرصاً على علاقات حسن الجوار، فقد عمد المغرب إلى تهدئة التوتر المفتعل على حدوده، بالعمل الصادق على إيجاد حل توافقي لقضية الصحراء المغربية.

غير أن جهود التسوية التي بُذلت، قد أبانت أنه لا سبيل لطبي هذا الملف نهائياً، إلا بالعمل على إيجاد حل سياسي واقعي ونهائي، طبقاً للمبادئ الديمقراطية، وفي إطار

الناجمة في معظمها عما لحق بالأمم والشعوب المستعمرة، من تمزيق لكيانها التاريخية، خاصة في قارتنا الأفريقية؟

وأود في هذا المقام، الإعراب عن التزام المغرب الثابت بالتضامن الفاعل، مع الدول الأفريقية الشقيقة، وتعميق التعاون معها في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ومساندة المبادرات الأفريقية البناءة. وإني لأدعو في هذا الصدد، المجتمع الدولي إلى تقديم دعم ملموس، لاستراتيجية "النيباد" NEPAD التي تتوخى تحقيق التنمية المستدامة للقارة الأفريقية، بالارتكاز على تناسق مكوناتها الجهوية.

لقد شكل إعلان الألفية منعطفاً حاسماً في تكريس دور الأمم المتحدة، في مجال التنمية المستدامة من خلال الإجماع، ولأول مرة، حول أهداف محددة ومرقمة تمتد إلى سنة ٢٠١٥. كما انعقدت عدة مؤتمرات أممية هامة، لتجسيد التزامات المجتمع الدولي على أرض الواقع.

وقد حرصتُ، منذ يناير الماضي، على أن تعطي رئاسة مجموعة السبعة والسبعين زائد الصين، الأسبقية لمهمة المتابعة والتنفيذ المتكامل لهذه الالتزامات.

وبمبادرة من مجموعتنا، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالإجماع في حزيران/يونيه الأخير، قراراً بهذا الخصوص، في انتظار تقييم شامل خلال سنة ٢٠٠٥.

وإذا كانت مجموعتنا قد عملت على أن تظل القضايا التنموية في صلب اهتمامات منظمنا، فإن توتر الوضع في الشرق الأوسط، قد جعلنا نكسر جُل طاقاتنا لمواجهة المخاطر الجسيمة المحدقة بالسلام العالمي.

وبالرغم من الجهود التي بُذلت، سواء من طرف الأمم المتحدة، أو من لدن الرباعي الدولي، من خلال "خارطة الطريق" لتسوية القضية الفلسطينية، فإن استمرار منطلق العنف والتصلب، ما زال يُعرقل تحقيق السلام، ورفع

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر ملك المغرب على الخطاب الذي أدلى به من فوره.

اصطحب جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب دولة السيد سيلفيو بيرلسكوني، رئيس مجلس الوزراء في جمهورية إيطاليا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس مجلس الوزراء في جمهورية إيطاليا.

اصطحب السيد سيلفيو بيرلسكوني، رئيس مجلس الوزراء في جمهورية إيطاليا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب بدولة السيد سيلفيو بيرلسكوني، رئيس مجلس الوزراء في جمهورية إيطاليا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بيرلسكوني (تكلم بالإيطالية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): يشرفني أن أحاطب الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، الذي تترأسه إيطاليا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وهذا البيان تؤيده الدول المنتسبة، إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، والجمهورية السلوفاكية، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، ولتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

في هذه المناسبة لا يمكنني أن أنسى التضحيات التي قدمها سرجيو فييرا دي ميلو وسائر موظفي الأمم المتحدة الذين سقطوا مؤخرا ضحية الحقد العشوائي الأعمى في بغداد. واسمحوا لي أيضا أن أقدم تحية إجلال لذكرى وزيرة خارجية السويد، أنا ليند، التي سقطت هي الأخرى ضحية

احترام سيادة المملكة المغربية ووحدها الترابية، وفق ما اقترحتة الأمم المتحدة ذاتها في حزيران/يونيه ٢٠٠١.

وإني لأجدد في هذا النطاق، التأكيد رسميا على التزام المغرب بالتعاون مع الأمم المتحدة للوصول إلى هذا الحل.

منذ الأحداث المأساوية التي وقعت في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر انخرطت المجموعة الدولية بحزم في مناهضة الإرهاب الدولي المنافي للقيم الإنسانية.

وإن المغرب الذي استهدفه الإرهاب المقيت بدوره، في شهر أيار/مايو المنصرم، في محاولة يائسة للنيل من خياره الديمقراطي، وتمسكه الراسخ بقيم الحرية والتسامح والانفتاح، ليؤكد على ضرورة توسيع وتعميق التعاون الدولي الفعال لاستئصال هذه الآفة.

وإني لأعرب، من على هذا المنبر، عن استنكاري الشديد لإصرار بعض الأوساط على الخلط بين الإرهاب والإسلام، الذي هو دعوة إلى السلم وتكريم الإنسان، وتحريم الظلم والعدوان.

في ظل هذا الوضع الدولي العصيب، فإن منظومة الأمم المتحدة تواجه تحديات متشعبة ومخاطر جسيمة. وحتى يتسنى لمنظومتنا ترسيخ الدور الذي تنفرد به في ضبط العلاقات بين الدول، فإنه يتعين التعجيل بالرجوع إلى مفهوم الكونية بمعناه الأصلي، المتجلي في مساواة الجميع أمام نفس المبادئ القانونية والأخلاقية، والتضامن الفعال بين الشعوب والأمم كافة.

ولن يتأتى ذلك للبشرية، إلا باستنهاض عزيمتها، وبعث روح التفاؤل والثقة في منظمة الأمم المتحدة، لتستعيد مجدها وفعاليتها، ملتزمين بتعزيز وسائلها ودعم عملها. وستجدون في جلالتنا السند القوي، للبناء الجماعي لعالم أكثر أمنا وإنصافا وإنسانية.

ينبغي أن تتجذرا في حياة الشعوب كافة في ظل هذا العالم
المعولم.

وإن علينا أن نبدي الالتزام عينه بوقف انتشار
أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. لا يجوز لنا التنصل
من مسؤولياتنا. وقد ضاعف الاتحاد الأوروبي جهوده من
أجل وضع حد لهذا الخطر الذي يهدد السلم والأمن
الدوليين. والآن، وقد فرغنا من الاتفاق على خطة للعمل،
فإننا منهمكون في تنفيذها. إن انضمام الجميع إلى الاتفاقات
المتعددة الأطراف الرئيسية يكمن في صلب سياسات الاتحاد
الأوروبي.

سلم العالم وأمنه تؤمان لا ينفصمان. وشعوب
أوروبا مدركة كل الإدراك ضرورة معالجة الجانين
العسكري والإنساني للحالة المرتبطة بكوريا الشمالية. إن
الاتحاد الأوروبي يرقب عن كثب سير المحادثات السداسية
الرامية إلى تسوية الأزمة الراهنة المتصلة بالبرنامج النووي
لكوريا الشمالية. إن الاتحاد الأوروبي يوجه نداء قويا إلى
كوريا الشمالية بأن تبادر إلى تفكيك برنامجها النووي بصورة
سريعة وشفافة وقابلة للتحقق لا ارتكاس لها، امتثالا
للاتزامات المنبثقة عن الاتفاقات الدولية المتعلقة بعدم
الانتشار.

ويطلب الاتحاد الأوروبي مجددا من الهند وباكستان
الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتنال
لقرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨). إننا نشجع الهند
وباكستان بكل قوة على انتهاج عملية حوار سياسي تفضي
إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف بشأن النقاط الخلافية كافة،
بما في ذلك مشكلة كشمير التي يتعذر حلها عن طريق العنف
أو الإرهاب.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تزايد قلقه إزاء تطور
البرنامج النووي الإيراني وما ينطوي عليه من أخطار تتعلق

عنف وحشي، إن الاتحاد الأوروبي ينحني إجلالا لذكرى
هؤلاء وسواهم ممن قدموا حياتهم قربانا على مذبح الحرية
والديمقراطية وحقوق الإنسان.

لقد صادفت قبل أسبوعين ذكرى مرور عامين على
أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. إن الاتحاد الأوروبي يتذكر ببالغ
الأسى ضحايا تلك الهجمات وهول الإرهاب الذي طالت
يده هذه المدينة والولايات المتحدة والعالم.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتقرير الأمين العام الأخير
عن تنفيذ الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة
للألفية وما خرج به من استنتاجات. وإننا نشاطر الرأي
بضرورة تحديث المؤسسات المتعددة الأطراف وتعزيزها،
ونحن مستعدون للإسهام بنشاط في هدف بناء نظام دولي
يستند إلى مؤسسات متعددة الأطراف فعالة في الإطار
الأساسي للميثاق.

نحن جميعا مقتنعون بأن اثنين من أشد الأخطار التي
تهدد السلم والأمن اليوم يتمثلان في الإرهاب وانتشار أسلحة
الدمار الشامل.

إن الاتحاد الأوروبي يدين جميع أعمال الإرهاب
التي تمثل تهديدا للديمقراطية ولحقوق الإنسان وللتنمية
الاجتماعية. إن علينا أن نظل ثابتين في تصميمنا على تدمير
هذه الآفة وتخليص الجيل الحاضر والأجيال المقبلة من
عدواها. بيد أن جهود مكافحة الإرهاب يجب أن تراعي
حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون
والقانون الإنساني.

إننا، في خضم صراعنا هذا، نعمل بالتعاون الوثيق
مع الأمم المتحدة وتقديم الدعم الكامل لها. إنها معركة
يجب أن نخاض في سبيل الحرية والديمقراطية، هاتين
القيمتين الإنسانييتين المشتركتين المكرستين في الميثاق اللتين

جميعاً قناعة بأن هذا هو المنحى السليم في التعاطي مع هذه المسألة.

لهذه الغاية، يعتبر الاتحاد الأوروبي المحكمة الجنائية الدولية أداة جديدة ذات صلاحيات ردع بالغة الأهمية، وهو يؤكد مجدداً دعمه للمحكمة ولتعميم صلاحياتها على أوسع نطاق.

لقد كان الاتحاد الأوروبي وسيبقى على الدوام ملتزماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد تأييدنا الثابت للسعي إلى إلغاء عقوبة الإعدام على نطاق العالم بأسره. وقد تم في السنوات الأخيرة إحراز تقدم هام في هذا الاتجاه، والفضل في ذلك يعود جزئياً إلى المجتمع المدني. إن إلغاء هذه العقوبة يشكل هدفنا الأساسي. بيد أننا نطلب، في البلدان التي لا تزال عقوبة الإعدام فيها سارية، أن يصار إلى إعاقه تنفيذ هذه العقوبة بفرض وقف التنفيذ مؤقتاً على جميع أحكام الإعدام.

إن منع نشوب الصراعات وتدبر حالات الأزمات يمثلان عنصرين أساسيين من عناصر مساهمة الاتحاد الأوروبي في صون السلم والأمن الدوليين، حيث ينتشر حالياً في العالم ما يزيد على ٤٠ ٠٠٠ رجل وامرأة من الاتحاد الأوروبي، في إطار عمليات سلام تجري بقيادة الأمم المتحدة أو بإذن منها.

ويشارك الاتحاد مباشرة في بعثات في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة والبوسنة والهرسك، ولغاية الأيام القليلة الماضية في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث أبدى إرادته في الإسهام في جهود المجتمع الدولي لاستعادة السلم والاستقرار في أفريقيا، بما في ذلك استعمال الوسائل العسكرية.

بالانتشار. ونؤكد مجدداً أننا نتوقع من إيران أن تسارع إلى إبداء تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تتعامل معها بشفافية كاملة، بالاستجابة لطلباتها. ويشكل القبول العاجل للامشروط بإبرام بروتوكول إضافي بشأن الضمانات والتوقيع عليه وتنفيذه أمراً غاية في الأهمية. ومن شأن المجتمع الدولي أن يعتبر الاستجابة لهذا النداء علامة على التزام إيران بإطار عدم الانتشار، وخطوة باتجاه الإصلاحات المنشودة.

إن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل يمثل شأنًا ذا أولوية، وهو يستلزم ممارسة ضغط سياسي مستمر واستخدام كل وسيلة سياسية ودبلوماسية متاحة كخط دفاعي أول، إذ لا يمكننا السماح بوقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين أو الأنظمة التي تشكل خطراً على السلام العالمي.

وفي هذا السياق، يكمن أحد الأخطار الأخرى في تزايد انتشار الأسلحة الخفيفة والمحمولة واتساع رقعة العنف المنظم المسلح الذي غدا حصاده للأرواح البشرية يفوق حصاد الحروب.

وبالنسبة إلى عدم الانتشار، يحدو الاتحاد الأوروبي التزام راسخ بتوفير الدعم للأمم المتحدة، وبوجه خاص لمجلس الأمن، في سعيهما إلى تحقيق الأهداف التالية: تعزيز الاتفاقات الدولية؛ وزيادة توفير الدعم لوكالات الرصد، وتكثيف الضوابط على عمليات الاتجار غير القانوني. وأخيراً، في حال فشل جميع التدابير السياسية والدبلوماسية، لا يمكن استبعاد اللجوء إلى التدابير القسرية المنصوص عليها في الميثاق.

بيد أنه يمكن تفادي اللجوء إلى القوة في حال ثبتت بالكامل فعالية تنفيذ صكوك القانون الدولي كافة، بما في ذلك ضمانات حقوق الإنسان. وإنه لتحذونا

بأفريقيا، وستواصل شراكة الاتحاد الأوروبي مع البلدان الأفريقية بشروط تساهلية. وفي هذا الإطار، نعيد التأكيد على دعمنا لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وللاآمال التي يمثلها بالنسبة إلى التنمية الأفريقية.

إن الالتزام الخاص الذي يديه الاتحاد الأوروبي تجاه أفريقيا ينبغي أن ينظر إليه أيضا في إطار الأهداف الإنمائية للألفية التي ترمي أساسا إلى القضاء على الفقر والمجاعة والتفاوت الاجتماعي والتفاوت بين الجنسين وتعرية البيئة. وفي هذا الصدد، نكرر التزامنا بمكافحة الإيدز والتدرن الرئوي والملاريا بهدف استئصالها.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه العميق للفشل في تحقيق التقدم الكبير في مؤتمر كاثيون الذي نظمتها منظمة التجارة العالمية (خاصة بشأن المنتجات الزراعية)، وما زلنا مقتنعين بأن زيادة تحرير التجارة العالمية، إلى جانب أنشطة التعاون الإنمائي، يمكن أن تؤدي دورا حيويا في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية من أجل عالم أفضل. ولهذا السبب فإن الاتحاد الأوروبي يرى أن من الأهمية مواصلة المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية بالتصميم والمرونة المطلوبين للوفاء بالالتزامات الواردة في خطة الدوحة للتنمية.

لقد قطع الاتحاد الأوروبي على نفسه التزاما ماليا، وفقا لأهداف مونتيري، بأن يزيد المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٣٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٦.

إن التزامنا لا يتوقف عند الالتزامات الإنمائية. إننا ننوي أيضا العمل مع شركائنا في التنمية في عملية تدمج مكافحة الفقر والمرض مع التقدم في ميدان صون حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحكم السديد وحماية البيئة. وحماية بيئتنا، بما في ذلك تنفيذ الالتزامات التي تعهدناها بالتوقيع على بروتوكول كيوتو، تمثل المعيار لقدرتنا على

وفي ضوء هذا الالتزام الملموس، فإن الاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا دعمه لاصلاح أنشطة الامم المتحدة في حفظ السلام وتعزيزها.

إن قرار مجلس الاتحاد الأوروبي بتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مجال ادارة الازمات يعيد التأكيد على علاقات الاتحاد الاستراتيجية مع المنظمة. ويقوم الاتحاد حاليا بصياغة مبادئ توجيهية حول حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد. مما سيعكس مبادئ الامم المتحدة بالكامل.

والديمقراطية هي نظام الحكم الوحيد الذي يكفل تماما احترام حقوق الانسان فيما تشجع فيه التنمية والازدهار والسلام. وينوي الاتحاد الأوروبي زيادة التعاون مع البلدان التي تتفاسم معه قم الحرية والديمقراطية. وبروح انفتاحية نحو المجتمع الدولي برمته، يعرب الاتحاد الأوروبي عن رغبته في تقديم الدعم لكل الدول التي تعترم الامثال لتلك المبادئ.

وما زال الاتحاد الأوروبي يعتبر علاقاته مع أفريقيا ذات أولوية ويذكر بالالتزام المشترك لتعزيز هذا الحوار. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن اهتمام خاص بتقوية القدرات الافريقية في مجال حفظ السلام وحل الصراعات، وركز مبادراته في تلك الميادين على أفريقيا أيضا.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل من أجل تحقيق السلام فيما بين البلدان الأفريقية وسيدعم جهود الدول الأفريقية لإنهاء الصراعات الكثيرة التي تبتلى بها القارة. ولا يمكن هيمئة ظروف مستقرة تفضي إلى السلام بدون استراتيجية لاستئصال أسباب الفقر والاستبعاد الاجتماعي التي تغذي الكثير من الصراعات في أفريقيا ومناطق أخرى من العالم.

وعلى الطريق الطويل نحو إدارة العولمة وتوسيع منافعها لتشمل الجميع، ستظل أوروبا تلتزم التزاما راسخا

وفي العراق، فإن الاتحاد الأوروبي قد رحب بنهاية نظام صدام حسين، الذي كانت سلطته مبنية على الرعب وانتهاك حقوق الإنسان. إن تشكيل مجلس حكم عراقي كان أول خطوة رئيسية نحو إقامة حكومة تمثيلية للشعب العراقي، ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية استعادة العراق سيادته وإقامة حكومة عراقية تمثل الجميع تمثيلاً كاملاً من خلال إجراء انتخابات ديمقراطية. وللأمم المتحدة دور حيوي في هذه العملية. إن مؤتمر المانحين المقبل الذي سيعقد في مدريد يتيح فرصة طيبة لجميع الذين يشاطروننا القلق على مستقبل العراق في أن يساهموا بشكل إيجابي في إعادة تنشيط العراق سياسياً واقتصادياً. ونحن نقر بأنه لكي تكون عملية إعادة التعمير ناجحة فمن الضروري اقتراحها بتحسينات في الوضع الأمني.

وفي أفغانستان، فإن الاتحاد الأوروبي يود أن يعرب عن تقديره الكامل للعمل الذي أنجزته الأمم المتحدة في إطار عملية بون.

وسواصل أيضاً كفالة دعم عملية نشر الديمقراطية من خلال المساعدة على إعادة إعمار ذلك البلد. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية إجراء إصلاح فعال في مجال الأمن باعتباره أساس السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان وفي المنطقة قاطبة. كما أن التحضيرات لإجراء انتخابات عام ٢٠٠٤ بهدف تشكيل حكومة وبرلمان يمثلان جميع مكونات المجتمع الأفغاني تتصف بأهمية رئيسية.

ووفقاً للاستنتاجات التي توصل إليها المجلس الأوروبي في تسالونيكى، سيتابع الاتحاد الأوروبي عمله بشكل دؤوب دعماً لجهود الأمين العام من أجل زيادة حل شامل وعادل وقابل للتطبيق وعملي لمشكلة قبرص بما يتمشى وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

تشجيع التنمية المستدامة التي توفق بين متطلبات التقدم الاقتصادي والاجتماعي وبين ضرورة حماية الموارد الطبيعية. وذاك الهدفان لا يحل احدهما محل الآخر بل أهمهما ركيزتان لإعلان جوهانسبرغ.

ويقدر الاتحاد الأوروبي التقدم المحرز منذ الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة بعد تقديم الأمين العام تقريره حول الإصلاح، "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387 و Corr.1). ويظل الاتحاد يساند جهود الأمين العام من أجل تنفيذ هذه الإصلاحات المطلوبة لتحقيق إدارة فعالة قادرة على بلوغ الأهداف التي حددها المجتمع الدولي للأمم المتحدة. وسنعمل على اعتماد خطة ميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تساند تنفيذ إعلان الألفية وعمليات الإصلاح التي بدأت خلال دورة الجمعية السابعة والخمسين.

إن صون السلم والأمن الدوليين يحتاج إلى التزام قوي للتصدي للصراعات الإقليمية. وغياب هذا الالتزام يمكن أن يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار، بما يضر المجتمع الدولي بأسره.

وفي الشرق الأوسط فإن الاتحاد الأوروبي قلق جدا من تردي العلاقات بين دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ويكرر دعمه الشديد لخريطة الطريق، الأمل الوحيد لإحلال سلام دائم ولتمهيد الطريق أمام الاستقرار والتنمية في المنطقة. وسيبذل الاتحاد الأوروبي جهوده تحقيقاً لهذا في إطار المجموعة الرباعية. وبغية تنفيذ خريطة الطريق، من الأهمية كذلك أن يلتزم الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية التزاماً محددًا وسخياً بخطة تهدف إلى إعادة بناء اقتصادي شامل في المنطقة. وعلى إسرائيل والسلطة الفلسطينية معا أن تعمل بشكل ملح لتنفيذ الالتزامات التي نصت عليها خريطة الطريق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس الوزراء في جمهورية إيطاليا على بيانه.

اصطحب السيد سيلفيو بيرلسكوني، رئيس مجلس الوزراء في جمهورية إيطاليا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٥

وتوفر العلاقات التاريخية الراسخة بين بلدان أوروبا وأمريكا اللاتينية أساسا لتكثيف التعاون في المنطقة واهتمام الاتحاد الأوروبي الكبير بها. والاتحاد الأوروبي ملتزم بزيادة تحسين الترتيبات الشاملة التي تقوم على أساسها علاقاته مع بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية.

أخيرا فإن الاتحاد الأوروبي سيستمر في مساندة عمليات تثبيت الاستقرار ونشر الديمقراطية والتنمية في غرب البلقان. وفي مؤتمر قمة تسالونيكى الذي عقد بين الاتحاد الأوروبي ودول البلقان، أكد الاتحاد الأوروبي مجددا على موافقته بالإجماع على المنظور الأوروبي لمستقبل المنطقة. ويعتمد تحقيق تلك الآمال على قدرى فرادى البلدان، في المنطقة على تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والحكومية والاقتصادية، والوفاء بالمعايير السياسية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وكذلك التقدم في مجال احترام حقوق الأقليات.

إن أحداث العقود الأخيرة قد أدخلت تغييرات جذرية على النظام العالمي. وأصبحت الظروف اليوم مؤاتية لتحقيق وحدة بين ديمقراطيات العالم بغية نشر القيم التي لا غنى عنها لتحقيق الحرية والديمقراطية.

وفي إعلان الألفية قدمنا وعودا بتوفير الغذاء والمياه والصحة والتعليم لأكثر عدد ممكن من المواطنين. والآن على البلدان التي تتحلى بالديمقراطية أن تلتزم في المقام الأول بتوفير قيم معنوية تنبثق منها قيم أخرى مادية إذ أنه بدون التوفر المسبق للحرية والديمقراطية لن يكون هناك أي أمل لسلام وتنمية دائمين كما لن تكون هناك هزيمة نهائية للفقير.